الوحـدة الانتاجية فى الاقتصـاد الاشتراكى

للدكتور اسماعيـل صـبرى عبـد الله

النموذج الاشتراكى النظرى : لقد انتهينا من العرض التاريخى لتطور القطاع العام فى مصر الى أنه تجاوز الاطار الراسمالى بحيث أصـبح يتعـين البحث عن حـلول لقضاياه التنظيمية فى اطـار الاقتصـاد الاشتراكى (١) . وخرجنا من العرض النظرى الى أن الاقتصاد الاشتراكى ليس وليد الخيال كما انه لا يسير على الهوى ، وانما يخضع فى سيره ، كما يخضع فى نشأته لقوانين اقتصادية ذات طابع موضوعى لا تستطيع ارادة البشر أن تلغيهـا وانما يملك البشر أن يبحثـوا عنهـا ويعرفوها ويستخدموا مفعولها فيما يحقق لهم السـعادة .

وهكذا يقودنا التحليل الى ضرورة تحديد المعالم الاساسية للاقتصـاد الاشتراكى تحديدا علميا . وهنا لابد من ابراز أمرين على أعظم قدر من الخطورة . **الاول** هو أن المدارس الاشتراكية المتنوعة التى حفل بها تاريخ الفكر الاقتصادى والسياسى كانت بصفة عامة ترفض ـــ مع الاقتصـاد الراسمالى ـــ علم الاقتصاد ذاته وتطلق العنان للخيال يرسم صورة زاهية الالوان لعالم أفضل ، أو لفردوس أرضى . ومن ثم أطلق عليها اسـم **الاشتراكيات الخيالية** (٢) . فكتاب توماس مور عن جزيرة « يوتوبيا » عمل فنى جميل غنى بالمشاعر الانسانية ، ولكن لا علاقة له بالاقتصـاد . والكتاب الذين زخرت بهم أواسط القرن الماضى كان اهتمام كل واحـد منهم يتركز على ما يراه نقيصة فى الاقتصاد الراسمالى أو سببا فيما يحل بالطبقات العاملة من بؤس . وهكذا نجد أن المثقف الاريستوقراطى سان سيمون لا يرضيه أن تكون الملكية مؤهلا كافيا لادارة شئون الاقتصاد ، وبالتالى لتوجيه المجتمع كله فيتخيل مجتمعا يديره العلماء والتكنوقراطيون . ونرى فورييه وقد أفزعه القهر والشقاء والفاقة التى تبغض العـامل فى عمله فيتخيل « الفلانستير » مجتمع السعادة حيث يكون العمل جذابا . ونرى برودون يظن أن أس البلاء ليس فى الملكية الفردية وانما فى حجمها وما يرتبط بها من جهاز دولة ، فيتصور مجتمعا يقوم كله على وحـدات انتاج صغيرة يحوز كلا منها من يعملون فيها ويستغنى مجتمعه هذا عن

---

(١) أنظر : مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ .

(٢) مازال عدد من الكتاب يؤرخ للاشتراكية بجمهورية أفلاطون ، مع أن الفيلسوف الاغريقى الكبير كان يدعو الى نظام أريستوقراطى قائم على حكم الصفوة الممتازة وأساسه الاقتصادى عمل العبيد أى أبشع أنواع الاستغلال . أنظر مثلا : أحمد جامع « المذاهب الاشتراكية » القاهرة ١٩٦٧ .

الدولة ببوليسها وسجونها . وروبرت اوين يرى أن الشرور كلها مبعثها النقود فيرسم صورة لمجتمع خلو منها ويستعيض عنها بما أسماه « شهادات عمل » .. وهكذا . واذا كان من المقبول أن تثير مثل هذه « النظريات » جدلا وحماسة منذ أكثر من قرن فانه من المرفوض تماما أن نحاول اليوم بأى شكل رسم أى صورة للاشتراكية لا تقوم على دعائم وطيدة من القوانين الاقتصادية الموضوعية ، لا سيما ونحن لسنا بصدد جدل اكاديمى ، وانما بصدد البحث عن حلول لمشكلات واقعية يواجهها اقتصادنا فى صراعه ضد التخلف . والعلم فى رأس أسلحة هذا الصراع . **والامر الثانى** هو أن ثمة فارقا دائما بين النموذج الاشتراكى النظرى وبين التطبيق الاشتراكى فى هذا البلد أو ذاك . فالنموذج النظرى يحتوى فقط على العناصر الجوهرية وحدها ، وهو بالضرورة على مستوى مرتفع من التجريد . وكل تطبيق يبتعد بالضرورة ، بدرجة أو بأخرى ، عن النموذج النظرى . والذى يحدد درجة البعد أو القرب هو بالدقة الظروف القومية الخاصة التى تحيط بالتطبيق الاشتراكى وفى مقدمتها درجة نمو الاقتصاد القومى عند بدء عملية بناء الاشتراكية . واسوأ الحلول التى يمكن أن تقدم لقضايا بناء الاشتراكية هى تلك التى تقوم على المحاكاة . فالمنهج المقارن يكون غاية فى السذاجة اذا تركز الجهد فيه على الجزئيات . والدراسة لا تكون علمية اذا كان هدفها مجرد معرفة كيف حل الاتحاد السوفيتى أو الصين أو يوغوسلافيا هذه المشكلة او تلك . أن العلم هو الدراسة النظرية التى تحيط بالجوهر وتنحى جانبا كل ما هو عارض . وفى اطارها تكون فائدة المنهج المقارن هى بالدقة المساعدة على استخلاص الجوهر من العرض . أننا لن نستطيع تقديم الحلول الموفقة لقضايا بناء الاشتراكية فى بلادنا الا بالدراسة العلمية (أى النظرية) للمقومات الجوهرية للاقتصاد الاشتراكى لنستطيع علاج قضايانا بأنفسنا فى ضوء المعرفة بتلك المقومات (٣) .

ولكن ما هو النموذج النظرى للاقتصاد الاشتراكى ؟ فى تعريف ذائع للاشتراكية يقال أنها **الانتاج من أجل الاستهلاك** ، بعكس الرأسمالية التى تقوم على الانتاج من أجل الربح . وينبغى أن يكون واضحا أننا هنا بصدد دراسة الظواهر الاقتصادية وحدها بعيدا عن الاعتبارات الانسانية أو الاجتماعية أو الاحكام الخلقية . فالربح ليس عيبا فى ذاته . والاقتصاديون الاشتراكيون لا يفضلون عليه أسلوبا آخر لمجرد أنه أداة لاستغلال الانسان . وانما طموح الاشتراكية هو أمكان تحقيق الربط بين انتاج متزايد واستهلاك متعاظم ومتنوع ربطا مباشرا وبدون مرور بآليات السوق والاسعار والارباح والاجور فتلك كلها أمور تعبر عن المفعول التلقائى للقوانين الاقتصادية الموضوعية . والبشرية يجب أن تسيطر على القوانين التى تحكم المجتمع والنشاط الانسانى كما نجحت فى السيطرة على عدد كبير

---

(٣) وغنى عن الذكر أن استخلاص المقومات الجوهرية يقتضى الدراسة الشاملة والعميقة لمختلف التجارب الاشتراكية ، بالدقة لتحديد ما هو جوهرى وما هو عارض فى السمات المميزة لكل منها .

من تلك التى تحكم الطبيعة . والاستخدام الواعى والمخطط لمفعول قوانين الاقتصاد لابد أن يحقق للمجتمع درجة اعظم من اشباع حاجات افراده . ولكن يبقى بعد ذلك أن نسأل كيف يمكن أن يتأتى ذلك ؟ بالقطع لا يكفى أن تنتقل ملكية وسائل الانتاج الاساسية للدولة ليصبح من الممكن فورا قياس حاجات المجتمع جميعا وانتاج ما يلزم لاشباعها وضمان حصول كل فرد على ما يرغب فيه كما وكيفا . ولكى نفهم بالدقة الظروف التى يمكن أن تختفى فيها تلك الآليات التى تحكم الاقتصاد الراسمالى لابد أن نعرف ظروف نشأتها وحقيقة دورها . ويمكن دون تورط فى عرض « ميكانيكى » لتطور المجتمع ، أن نسلم بأن البشرية عرفت فى وقت من الاوقات الاولى فى تاريخ المجتمعات اسلوبا للحياة يقوم على **الانتاج بقصد الاستهلاك الذاتى** فى اطار الاسرة أو القرية أو القبيلة . وفى هذه المجتمعات البدائية لم تكن المساواة هى دائما القاعدة فى التوزيع ، بل كثيرا ما كان شيخ القبيلة أو المحاربون يحصلون على نصيب اكبر . وانما الامر المميز هنا هو أن الوحدة الانتاجية تنتج بقصد اشباع حاجات أفرادها فحسب ولا تنتج بقصد البيع للغير . فالمبادلة هنا تكاد تكون معدومة بين الوحدات الانتاجية . وما يتم داخل كل وحدة هو توزيع répartition على حسب قواعد متعارف عليها وليس بيعا أو شراء . ثم تظهر فى مراحل لاحقة وحدات انتاج تنتج بقصد البيع لوحدات أخرى ، أى تتاجر فى انتاجها . وهكذا تظهر المبادلة exchange وعمليات البيع والشراء التى تصحب انتقال المنتج من يد الى يد وهو ما يسمى بالتداول circulation ويكتسب المنتج product صفة جديدة مستمدة من كونه موضوعا للبيع والشراء وهى صفة السلعة Commodity . ويسمى اسلوب الانتاج بقصد البيع ، **الانتاج السلعى** commodity production ويحكم الانتاج السلعى لامد طويل رغبة المنتج فى الحصول على سلعة اخرى غير التى ينتجها . كالفلاح الفقير الذى يبيع القطن ليشترى ما يلزمه من ملابس أو ادوات انتاج . فهو فى الواقع لا ينتج بقصد الربح عن طريق الاتجار . ولكن نشاطه الانتاجى يهدف الى اشباع حاجات اسرته مباشرة (الانتاج الغذائى) او بطريق غير مباشر (المحصول التجارى) . وبنشأة الراسمالية يكتسب الانتاج السلعى طابعا جديدا . فنقطة البداية هنا هى راسمالى يملك نقودا (أى يملك رأس مال نقديا) يستخدمها فى انتاج كميات كبيرة من السلع لا علاقة لها باستهلاكه الخاص ، وهدفه من الانتاج هو بيعها للحصول على كمية من النقود اكبر من تلك التى استثمرها فى الانتاج . وقد أصبح هذا الاسلوب ممكنا بسبب تطور الانتاج ذاته . واذا اردنا أن نفتش عن جذر هذا التطور الذى أحدث تلك التغيرات الثورية الهائلة فى حياة البشرية لوجدنا الجواب عند آدم سميث فى كتابه الذى ظهر منذ قرابة قرنين من الزمان . فقد انتهى « أبو الاقتصاد السياسى » فى بحثه عن « أسباب وطبيعة ثروة الامم » الى أن ثروة كل أمة لا تتوقف على ما تملكه من ذهب وفضة ، وانما على ما تملك من كمية عمل وعلى درجة انتاجية هذا العمل . وبين أن أثراء الامم الاوروبية المعاصرة له مرده زيادة انتاجية العمل بفضل التوسع فى « **تقسيم العمل** » . فتقسيم العملية الانتاجية الواحدة الى مئات أو آلاف من العمليات (التقسيم الفنى للعمل)

يجعل أعدادا متزايدة من العمال يمكن أن تكتسب الخبرة المحدودة المتطلبة لكل عملية جزئية وتؤديها على خير وجه مما يزيد الانتاج زيادة كبيرة . وأما ما لم يدركه سميث فهو أن تقسيم العمل على هذا النحو قد حول الانتاج من عملية فردية يجريها الصانع الحرفى فى « الورشة » الى عملية جماعية يشارك فيها المئات أو الالوف من العمال بحيث يستحيل فى نهاية الامر تحديد نصيب كل منهم من السلعة المنتجة . كما أن هذا التقسيم الفنى للعمل قد اصطحب بالتقسيم الاجتماعى للعمل (أو التخصص) الذى أدى الى تكاثر فروع الانتاج وتعددها وزيادة اعتماد بعضها على البعض الآخر — وهذا ما يؤكد مرة أخرى الطابع الاجتماعى للانتاج . وهكذا نصل الى ما يسميه ماركس التناقض الاساسى الذى يحكم الاقتصاد الرأسمالى الا وهو التناقض بين الملكية الفردية التى يمارسها الرأسمالى والانتاج الجماعى الذى يمارسه العمال . وكل تقدم اقتصادى — أى زيادة فى الانتاج والمبادلات — يؤدى الى مزيد من التخصص. وكل تقدم تكنيكى — أى زيادة فى درجة الآلية فى الانتاج — يقلل من دور العامل الفرد. وكل ذلك يزيد من الطابع الاجتماعى للانتاج . وبعبارة أخرى كل تطور فى قوى الانتاج (البشر وما يملكون من خبرة ومعرفة ووسائل انتاج) يؤكد الطابع الاجتماعى للانتاج . وهذا الطابع الاجتماعى يستدعى أن يتولى المجتمع نفسه الانتاج عن طريق الدولة التى تمثله . وليس مرجع ذلك اعتبار اخلاقى يرفض أن يفوز بثمار النشاط الاقتصادى الاجتماعى عدد محدود من الافراد لم يبذلوا فيه الدم والعرق ، وانما مرجعه أن يكون المجتمع أقدر من الافراد على تسيير النشاط الاقتصادى . فالرأسمالى ينتج للسوق أى لمستهلكين مجهولين له لا يستطيع قياس احتياجاتهم بالدقة الكافية . وهو يقبل على فرع انتاج معين لان غيره حقق فيه ربحا وليس لان الاستثمار فيه أجدى للمجتمع اقتصاديا . ولا يملك الرأسمالى أن يفعل غير ذلك . والامر لا يقف عند هذا الحد . فالاشتراكية العلمية ترى أن قيمة أى سلعة (٤) تتحدد بكمية العمل « اللازم اجتماعيا لانتاجها » . ولكنها تقر بأن هذه الكمية لا يمكن — فى الاقتصاد الرأسمالى — قياسها مباشرة بسبب التنوع الشديد فى أنواع العمل ودرجة كفاءة العمال ولسبب استحالة قياس احتياجات المجتمع من كل سلعة . ولذلك فان القيمة تتحدد عبر آلاف المبادلات ، ومن خلال قيم السلع التى تتحدد على هذا النحو يمكن معرفة كمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج سلعة معينة (٥) . ومن ثم يقوم الاقتصاد الرأسمالى على المبادلة واستخدام النقود والاعتماد على جهاز الاسعار والاجور والمحاسبة النقدية .

---

(٤) وليس كل ما يباع ويشترى سلعة بهذا المعنى فهذه عند الاشتراكيين العلميين مقولة تدل على منتج يجرى انتاجه بكميات كبيرة من وحدات متماثلة ، انتاجا متكررا بانتظام وبقصد البيع فى السوق (فلا يعتبر سلعة بالتالى الصورة الزيتية التى يرسمها فنان كبير والتى تعتبر عملا فريدا ولا ذمة الموظف المرتشى ولا شرف المرأة التى تحترف البغاء) .

(٥) أنظر :

Donald L. MEEK «Studies in the labour theory of value» (London, 1956).

والنتيجة المنطقية التى تصل اليها الاشتراكية العلمية من هذا الاستدلال هى ضرورة تحقيق التوافق بين شكل الملكية وطابع الانتاج . فما دام الانتاج قد أصبح اجتماعيا فلابد أن تصبح الملكية اجتماعية . وهذا ما يعطينا القانون الاول الذى يحكم الاقتصاد الاشتراكى من حيث نطاقه . فاذا كان الانتاج كله اجتماعيا متقدما فى طابعه الاجتماعى فانه يكون من الممكن لجهاز اقتصادى مركزى أن يحسب مقدما كل حاجات المجتمع بكل افراده وأن ينتج ما يشبع هذه الحاجات وأن يحسب الوقت اللازم اجتماعيا لانتاج كل وحدة من السلعة المعينة بحيث يمكن أن يتخذ هذا الوقت معيارا يحسب على أساسه ما قدمه العامل للمجتمع مما يؤهله لان يطلب من المجتمع ما يساويه . ونحن فى هذه الحدود لم نصل بعد الى مجتمع الوفرة الذى يستطيع فيه كل انسان أن يحصل على كل مايرغب فيه . وانما فى مجتمع يأخذ من كل فرد بحسب قدرته ويعطيه على حسب عمله . والحديث يدور حول أساس حساب تلك القدرة وهذا العمل وبيان أمكان ذلك دون نقود أو اسعار أو أجور أو أى حسابات نقدية أخرى .

ولكن التطبيق الاشتراكى حتى الآن تم فى ظروف لم يصل فيها الانتاج الى هذه الدرجة من الطابع الاجتماعى . ومن ثم لم يستغن أى مجتمع منها عن أساليب قياس العمل اللازم اجتماعيا بطريق غير مباشر هو طريق نظرية القيمة وما تفترض من أجور واسعار وحسابات نقدية . وهذا ما يؤدى بنا الى القانون الثانى فى الاقتصاد الاشتراكى وهو قانون الاستقلال الذاتى للوحدة الانتاجية .

نطاق القطاع العام : ولنفصل الآن بعضا مما أجملناه . ولنبدأ بالقانون الاول الذى يحدد نطاق القطاع العام . واستعراض التطبيقات الاشتراكية فى هذا الشأن يبين الاختلاف الكبير فى أسس تحديد وسائل الانتاج التى تخضع للتأميم وتلك التى لا يشملها . فالاتحاد السوفيتى مثلا انفرد بالتأميم الكامل للارض . ونجد أن القاعدة فى المجال الصناعى كانت تأميم الشركات أو المشروعات التى تستخدم عددا من العمال يزيد عن حد معين (اختلف من بلد لآخر ومن فترة لاخرى) . أما فى الجمهورية العربية المتحدة فقد كانت القاعدة فيما عدا حالة البنوك وشركات التأمين هى التحديد المباشر لكل شركة أو مشروع يخضع للتأميم . وكان قانون التأميم الاساسى هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى أصطحب عند صدوره بقائمة شركات ، ثم جرى العمل فى قوانين التأميم اللاحقة على ذكر شركات جديدة ينطبق عليها القانون المذكور . ومن ناحية أخرى تشمل كل التطبيقات الاشتراكية أشكالا أخرى للملكية غير ملكية الدولة . فالاتحاد السوفيتى بعد خمسين عاما من الثورة يعرف الى جانب ملكية الدولة ، ملكية تعاونية (الكولخوزات) بل وملكية فردية لوسائل الانتاج فى حدود قطعة الارض والماشية التى يحوزها حيازة فردية كل عضو فى تعاونية زراعية (كولخوز) وفى بولندا نجد أن حوالى ٨٠ ٪ من الاراضى الزراعية ملكية خاصة لاسر الفلاحين الذين يزرعونها بأيديهم . وفى الجمهورية العربية المتحدة نص الميثاق على دور القطاع التعاونى وأهميته ، كما ربط

وجود القطاع الخاص بعدم اكتسابه طابعا استغلاليا . ولكن كل هذا يحتاج الى مزيد من التحديد . فحدود القطاع العام التى نص عليها الميثاق فى شكل نسب مئوية ليست بحال حدوداً قصوى ، وانما هى الحدود التى لابد ان تتوافر فى القطاع العام حتى يمارس دوره القيادى الذى نص عليه الميثاق . أما معالم القطاع التعاونى فهى بعيدة كل البعد عن الوضوح رغم اهميته البالغة . واخيرا فان الرأسمالية الوطنية تثير بصفة دورية المخاوف التى تنتابها لعدم اتضاح مفهوم « عدم الاستغلال » مما يجعلها لا تعرف الى اى حد يمكن أن ينمو المشروع الرأسمالى . لكل هذا لابد اذن من أن نعود الى ابراز المعيار العلمى الذى يحدد المشروعات التى لابد — من الناحية الاقتصادية — أن تكون فى ملكية الدولة ، ثم نبحث غيرها من المشروعات التى لا ينطبق عليها هذا المعيار .

وقد ذكرنا فى الفترة السابقة أن أساس الملكية الاجتماعية هو الطابع الاجتماعى للانتاج .

ويمكن على هذا الاساس أن نقول ان **حدود القطاع العام تقف عند استيعاب المشروعات التى يكون فيها الانتاج اجتماعيا** . ولكن المهم بالدقة هو تحديد هذا الطابع الاجتماعى تحديداً علميا . ويقدم الاستاذ شارل بتلهيم (٦) معيارا مزدوجا لتحديد الطابع الاجتماعى للانتاج . فهذا الطابع يرجع كما أوضحنا الى التوسع المستمر فى التقسيم الاجتماعى للعمل فى المجتمعات الحديثة وما يتفرع عنه ويلازمه من توسع فى التقسيم الفنى للعمل . وأساس التقسيم الاجتماعى للعمل (أو التخصص) هو المبادلة بين فروع الانتاج المتزايدة العدد ، ونتيجته هو تزايد اعتماد كل فرع منها على فروع أخرى وبالتالى الاعتماد المتزايد لكل وحدة انتاجية على عدد متزايد من الوحدات الانتاجية . وهو ما يعبر عنه بتزايد درجة **الاعتماد المتبادل** لوحدات الانتاج بعضها على البعض الآخر Interdépendance أما التوسع فى التقسيم الفنى للعمل فانه يضعف باستمرار دور العامل الفرد فى السلعة النهائية . وعلى ذلك فالطابع الاجتماعى للانتاج يتوقف كما يقول الاستاذ بتلهيم على :

أولا : عدد فروع الانتاج (أو الوحدات الانتاجية) التى يعتمد عليها الانتاج فى **الفرع موضوع الدراسة** . ولنأخذ أمثلة من واقعنا . فى مستهل القرن الحالى مثلا كنا نجد أن زراعة الفلاح الفقير (فى حدود خمسة أفدنة) تكاد تعيش فى معزل عن قطاعات الانتاج الاخرى . فهو يعتمد على عمل أفراد أسرته ويملك الحيوان الذى يستخدمه فى الانتاج (جاموسة أو بقرة) ويستخدم السماد البلدى (من مخلفات ماشيته) ويحتفظ بالبذور من محصول الموسم السابق ، وتقتصر احتياجاته من مستلزمات الانتاج على حديد الفأس الذى يصنعه له حداد القرية نظير بعض من الغلال التى

---

(٦) أنظر بحثه الطويل :

Les cadres socio-économiques et l'organisation de la planification sociale. in «problèmes de Planification» N. 5.

ينتجها . وانتاجه يتجه أساسا الى توفير طعام أسرته (الذرة أو القمح) وماشيته (البرسيم) وهو لا ينتجمحصولا تجاريا (القطن أو القصب أو القمح) الا بقصد سداد الضرائب وايجار الارض وشراء بعض الملابس . وهكذا نرى الطابع العائلى الواضح لهذا الانتاج . فاذا انتقلنا الى صناعة السيارات نجد أنها تعتمد على انتاج صناعة الحديد والصلب ، والمطروقات ، والاطارات ، والصناعات الميكانيكية أو الهندسية ، وصناعة الزجاج ، وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعات الكيماوية التى تنتج فرش السيارة ... الخ . وبعض ما يلزم لصناعة السيارات من سلع وسيطة يتم انتاجه فى وحدات مختلفة من داخل فرع الصناعة الواحد ، وبعضه الآخر يستورد من الخارج. وانتاج صناعة السياراتعندنا يفترض فيه أن يغطى كل حاجات الجمهورية من سيارات النقل والاتوبيس والجرارات وسيارات الركوب من أحجام مختلفة ثم تصدير فائض منها للخارج . وهكذا نتبين الى أى حد تتوقف حياة مصنع السيارات على أنشطة تتم فى قطاعات متعددة من الاقتصاد القومى ، يتأثر بها ويؤثر فيها. ولذلك فالطابع الاجتماعى لهذا الانتاج واضح كل الوضوح . فالوجه الاول من المعيار الذى يقدمه الاستاذ بتلهيم يجعل الطابع الاجتماعى لانتاج وحدة انتاجية معينة يتوقف على مدى اعتمادها من حيث وسائل الانتاج على عدد متزايد من الوحدات الانتاجية الاخرى . وهو يسوق مثلا على ذلك من الزراعة يستند فيه الى أبحاث قام بها اثنان من الاقتصاديين السوفيت ونشرت نتائجها فى مجلة « قضايا اقتصادية » السوفيتية فى ١٩٦٣ وتبين أنه فى كل انتاج زراعى قيمته ١٠٠٠ وحدة نقدية تدخل ــ مباشرة أو بشكل غير مباشر ــ منتجات صناعية قيمتها ٦١ فى ايطاليا ، ٧٨٫٣ فى فرنسا ، ٨٨٫٨ فى الاتحاد السوفيتى ، ٨٩٫٩ فى انجلترا و ١٠٨٫٧ فى الولايات المتحدة الامريكية(٧) . وهذه المنتجات بالطبع ترد من قطاعات صناعية مختلفة : البترول ، الكهرباء ، الصناعات الهندسية ، الصناعات الكيماوية ... الخ .

ثانيا : عدد مستهلكى انتاج فرع الانتاج موضوع الدراسة وبصفة خاصة أولئك الذين يجرونعليه استهلاكاانتاجيا (أى يستخدمونه كسلعة وسيطة فى الانتاج) . وهذه الظاهرة تقاس اقليميا ونوعيا . فثمة فرق واضح بين وحدة انتاجية يستهلك انتاجها بالكامل محليا (مثل زراعة الخضروات التى تغذى سوق عاصمة أحدى محافظات الصعيد) وأخرى يستهلك انتاجها فى مناطق واسعة أو يستخدم فى وحداتانتاجية لاترتبطها بها رابطة مباشرة . ومن ناحية أخرى يتفاوت عدد فروع الانتاج التى تستخدم انتاج فرع معين . فمنتجات مناجم الفوسفات عندنا تستخدم فى صناعة السماد أو تصدر ، أما منتجات الصناعة البتروكيماوية فانها تستخدم فى كافة **فروع الانتاج** تقريبا . وعلاقة كل فرع من **فروع الانتاج**

---

(٧) قارن بالنسبة لمصر رسالة الدكتور حازم الببلاوى :
«L'interrelation agriculture- industrie et le développement économique». Thèse, Paris 1964.

بالفروع الاخرى أصبحت اليوم ميسرة المعرفة بفضل جداول « المدخلات والمخرجات » التى تبين نسبة ما يدخل فى انتاج كل قطاع من انتاج القطاعات الاخرى على أساس الدراسة الفعلية لنشاط تلك القطاعات من سنة الى أخرى .

وغنى عن الذكر أن المعيار المزدوج الذى يقترحه الاستاذ بتلهيم يفترض أن تأكيد الطابع الاجتماعى لانتاج وحدة معينة يعنى بالضرورة زيادة حجمها . ولكن ميزته هو أنه لا يقف عند هذا الدليل الشكلى الذى أثار مشكلات كبيرة حول كيفية قياسه : حجم راس المال المستثمر ، عدد العمال ، قوة الآلات ، الطاقة المستهلكة ... الخ . والنتيجة على كل حال واحدة وهى أن التأميم من الناحية الاقتصادية يجب أن يقتصر على المشروعات التى يكون الانتاج فيها ذا طابع اجتماعى واضح. وليس هذا التحديد ترفا عقليا أو حرصا مبالغا فيه على مفاهيم نظرية . وانما هو وليد احترام القوانين الاقتصادية الموضوعية . فالطابع الاجتماعى للانتاج هو وحده الذى يجعل المجتمع ، ممثلا فى الدولة ، أقدر من الافراد على تسيير المشروعات . أما حيث لا يظهر هذا الطابع الاجتماعى فان الدولة تعجز عن الادارة الفعالة للوحدات المؤممة . وربما كان خير دليل على ذلك ما حدث فى الاتحاد السوفيتى . فقد كان من أول اجراءات ثورة أكتوبر ١٩١٧ مرسوم تأميم الارض . ولكن لينين أعاد توزيع حق الانتفاع بها الفلاحين. ثم جرى بعد ذلك انشاء مزارع دولة (سوفخوز) وتجميع الفلاحين المتوسطين والفقراء فى تعاونيات . وحتى الآن ما زال الشكل التعاونى هو الاساس فى استغلال الارض فى الاتحاد السوفيتى . حقا أن ملكية الارض من الناحية القانونية الخالصة بيد الدولة ، ولكن الاقتصاديين السوفيت أنفسهم لا يعلقون أهمية كبرى على هذا الوضع القانونى ويرون أن الطابع المميز للزراعة السوفيتية هو « الملكية التعاونية » التى ينص عليها الدستور ويوفر لها أسباب الحماية ويعتبرها من صور الملكية الاجتماعية. والمهم هنا ليس هو جانب الصراع الاجتماعى الذى دار حول الارض (فنحن نلتزم بمناقشة اقتصادية خالصة) وانما هو أن درجة نمو قوى الانتاج فى الزراعة السوفيتية لم تصل بها الى درجة من الانتاج الجماعى تمكن الدولة من تسييرها مباشرة كما تسير المشروعات الصناعية . ولو أصرت الدولة على تسييرها لكانت النتائج فيما يتعلق بالانتاج بالغة السوء . ولذلك فان الشكل التعاونى هو الذى يتناسب مع درجة نموها ويحصل منها على أفضل انتاج ممكن فى المستوى الحالى لقوى الانتاج . وعلى العكس نرى أن تقدم قوى الانتاج فى الزراعة الامريكية قد جعل الوضع السائد فيها هو المزارع الشاسعة التى تعتمد على الانتاج الآلى ، وان هذا التطور لم يتم فقط فى المناطق غير المأهولة فى وسط الولايات المتحدة وغربها ، بل انه تم كذلك عن طريق تصفية أعداد ضخمة من الملاك الصغار والمتوسطين فى شرقيها ، تماما كما قضت الصناعة الآلية على أعداد ضخمة من الصناع الحرفيين . وهكذا نرى — بمعيار بتلهيم — مدى وضوح الطابع الاجتماعى للزراعة الامريكية . ولذلك فان التأميم فيها يمكن أن يكون حلا مقبولا علميا . وبنفس المعيار يمكن أن نرى أن

قيام تجربة الاصلاح الزراعى عندنا على التوزيع على المنتفعين بدلا من التأميم تتفق تماما مع درجة نمو قوى الانتاج فى الزراعة المصرية . ولكن ينبغى التنبيه عند هذا الحد الى أن حديثنا مقصور على المعيار الاقتصادى للتأميم . ويجب ان نضيف ان السلطة الثورية يمكن فى ظروف معينة أن تلجأ الى التأميم **لأسباب سياسية** متعلقة بالتحرر الوطنى او بالصراع الاجتماعى . كتأميم كل المصالح الاجنبية الاستعمارية الذى يمكن أن يشمل مشروعات صغيرة ، أو تأميم أو مصادرة أملاك من يقومون بنشاط معاد للثورة . وقد شملت اجراءات التأميم عندنا بعض الحالات من هذا النوع، وان كان اسلوب معالجتها الاساسى كان اجراءات الحراسة . وهنـــاك ايضا ضرورة قصر النشاط فى قطاعات معينة على الدولة : مثل استغلال الثروة المعدنية . او اعمال البنوك والتأمين مما يؤدى الى الاستيلاء على بنوك صغيرة او مشروعات صغيرة للتنقيب عن المعـــادن واستغلالها . وفى جميع هذه الاحوال يوجد ما يبرر هذه الاجراءات . فهى تستهدف التحرر الوطنى وتدعيم السلطة الثورية وكلاهما شرط ضرورى للتنمية والبناء الاشتراكية . فنحن اذن لسنا بصدد اعتبارات غير اقتصادية تضر بالاقتصاد . وانما لابد أن يكون واضحا ان الدولة لا يمكن ان تسير تسييرا فعالا وحدات الانتاج الصغيرة التى تؤول اليها لاسباب غير اقتصادية . ويكون الحل عندئذ هو تصفية تلك الوحدات (وقد تم هذا عندنا فى شكل سحب رخص التنقيب والاستغلال من الوحدات الصغيرة فى صـــناعة التعدين) أو ادماجها فى وحدات أكبر (وهو ما حدث بالنسبة للبنوك) أو حتى بيعها للقطاع الخاص اذا لم تكن لها أهمية أو وزن اقتصـــــادى (كحالة بعض المتاجر الصغيرة).

تلك اذن حدود القطاع العام . ولكى تكتمل الصورة لابد من بيـــــان القطاعات الاخرى التى تعيش بجواره والتى يتعين عليه أن يلعب ازاءها الدور القيادى . ولنبدأ **بالقطاع التعاونى** . فهو بدوره قطاع جديد على حياتنا الاقتصادية يحيط به ضباب شديد . وهو من ناحية أخرى لم يحظ من الباحثين ومن الكتاب بنفس القدر من الاهتمام الذى لقيه القطاع العام. واول ما ينبغى أن نبرزه هو الخلاف فى الطبيعـــة بين التعاون فى ظـــل الرأسمالية والتعاون فى اطار بناء الاشتراكية . فالحركة التعاونية قديمة قدم الحركة الاشتراكية وكثيرا ما حاولت ان تكون بديلا لهـــا . ولـــكن التعاون فى ظل الاشتراكية يكتسب محتوى جديدا تماما . فالتعـــاون فى نطاق الاقتصاد الرأسمالى قام فى البداية على محاولة الاســـتغناء عن الرأسمالى . وبالتالى سار فى اتجاهين : التعاون الاستهلاكى الـــذى يستهدف الاستغناء عن تاجر التجزئة وأحيانا تاجر نصف الجملة . وقد نجح هذا الشكل بنوع خاص فى انجلترا التى كانت مهده . ومرد نجاحه هو انه يحارب أضعف حلقة فى النظام الرأسمالى الاوهى التاجر الصغير . أما الاتجاه الثانى فهو التعاون الانتاجى الذى يستهدف الاســـتغناء عن الرأسمالى كمنظم فى المشروع الصناعى . وقد اخفق اخفاقا بعيدا لان العمال يتعذر عليهم عادة أن يجمعوا رأس المال اللازم لانشاء مشروع صناعى ذى حجم معقول ، ولا يجدون لدى البنوك الائتمان المطلوب . وتعاونيات

الانتاج النادرة التى نجحت فى التغلب على هذه الصعاب تحولت الى شركات رأسمالية بأن « اقفلت » عضويتها ورفضت معاملة العمال الجدد كأعضاء كاملى الحقوق يستوون مع الاعضاء القدامى ويشاركون فى اقتسام العائد على قدم المساواة معهم بغير تمييز الا مقدار ما يقدمه كل من عمل . وبالعكس انتشر فى النصف الاول من القرن الحالى نوع جديد من التعاونيات هو تعاونيات صغار الرأسماليين أو صغار المنتجين التى تنشط أساسا فى مجالى شراء مستلزمات الانتاج وتسويق المنتجات لما تمثله من قوة مساومة تفوق بكثير قوة كل عضو على حدة . وقد توسعت بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية رأسيا بالدخول فى ميدان انتاج بعض السلع الاستهلاكية ، وتوسعت كذلك جمعيات صغار المنتجين فى اتجاه اجراء عمليات التصنيع اللازمة لتحسين تسويق المنتجات (كانشاء مصانع حفظ الخضروات والفواكه) . والجمعيات الاستهلاكية تحقق عائدا فى حدود القضاء على ربح تاجر التجزئة ، أى أنها لا تحقق قيمة مضافة بالمعنى الدقيق ، وبالتالى فان هذا العائد يتم توزيعه بنسبة مشتروات كل عضو لانه فى الاصل قد اخذ منه حين باعت الجمعية بسعر السوق . أما جمعيات صغار المنتجين فان توزيع العائد فيها يتم على أساس ملكية اعضائها التى تحكم ما يأخذونه من الجمعية من مستلزمات انتاج أو ما يقدمونه لها من منتجات تتولى تسويقها ، وبالتالى فهى تبتعد تماما عن مبدأ الغاء الربح الذى قامت عليه تاريخيا حركة التعاون . أما فى الاطار الاشتراكى فالمقصود بالقطاع التعاونى هو ذلك القطاع الذى يتميز **بالملكية المشتركة** لوسائل الانتاج ، كلها أو معظمها ، وبتوزيع العائد على أساس **كمية العمل** الذى قام به كل عضو . وهذه الملكية المشتركة شكل من اشكال الملكية الاجتماعية يتناسب مع درجة معينة من تطور قوى الانتاج . ولذلك فهى ليست غرضا فى ذاته ولايمكن أن نفرض فرضا . وانما تنشأ الحاجة اليها من الرغبة فى تطوير أسلوب الانتاج ، كالانتقال مثلا من صناعة حرفية الى صناعة تستخدم الآلات . والواقع أن الصناعة الحرفية لا تستطيع أن تقاوم طويلا انتشار الصناعة الآلية . ولذلك فانها فى ظل الاقتصاد الرأسمالى تندثر ويتحول الصناع الحرفيون المفلسون الى عمال (٨) . ولنأخذ مثلا على ذلك صناعة « تفصيل » الملابس للرجال . أن هذه الصناعة اندثرت تماما فى بلد مثل الولايات المتحدة أو انجلترا اللهم الا من عدد محدود من الخياطين الذين تبقى عليهم أجورهم الباهظة التى تجعل منهم صناع ترف لا تملكه الا نسبة ضئيلة جدا من المستهلكين . أما الغالبية العظمى من هؤلاء المستهلكين فانهم يقنعون بالملابس « الجاهزة » التى تنتجها مصانع آلية كبيرة . وفى بلد يبنى الاشتراكية لا يكون هناك اى معنى فى جمع الخياطين فى جمعية تعاونية اذا ظل كل منهم « يفصل » الملابس لعملائه . وانما يكون تجميعهم له ما يبرره اقتصاديا اذا كان الهدف منه هو استخدام الآلات والتحول الى انتاج الملابس « الجاهزة » .

---

(٨) ولا يتناقض هذا مع ظهور نشاط حرفى جديد فى ميادين جديدة . فصناعة السيارات قضت نهائيا على كل نشاط حرفى فى انتاج وسائل النقل الخاصة (العربات) ولكنها فتحت مجالا للنشاط الحرفى فى أعمال الصيانة والاصلاح .

فبهذا الشكل يتطور الانتاج دون أن يخضع الخياطون لاستغلال راسمالى. حقا أنهم سيحصلون على عائد بنسبة عملهم ، ولكنهم من الاصل يعتمدون على العمل فى كسب دخلهم وهم يعيشون فى مجتمع يجعل من العمل أساس الملكية . وفى ضوء هذا المفهوم نرى أن اسم التعاون يطلق عندنا وبالطبع لا يملك اى واحد منهم ثمن شراء الآلات اللازمة (والا لتحول الى راسمالى) وانما سيشتركون جميعا فى شرائها ، وبالتالى ستكون ملكية مشتركة لهم . ومن هذا المثل يتضح أن التعاون فى ظل الاشتراكية يولد عن الرغبة فى تطوير وسائل الانتاج ، ويتمثل فى ملكية مشتركة لهذه الوسائل ، ويقوم على فكرة توزيع العائد على أساس العمل وليس على أساس الملكية . وفى ضوء هذا المفهوم نرى أن اسم التعاون يطلق عندنا احيانا على أجزاء من القطاع العام مثل « الجمعيات التعاونية الاستهلاكية» التى هى فى الواقع مجمعات استهلاكية حكومية مملوكة للقطاع العام . وقد أحسن المسئولون بالغاء اسم « المؤسسة التعاونية الاستهلاكية »(٩) وتحويلها الى « المؤسسة العامة للسلع الغذائية » . فقد دفع هذا اللبس بعض الكتاب الى اقتراح تمليك « الجمعيات » للمستهلكين بالفعل او حتى للتجار ... ! مع أن وجودها فى القطاع العام يمثل القدر الادنى اللازم لهذا القطاع ليوجه أسواق السلع الغذائية . ومن ناحية أخرى نجد أن الجمعيات التعاونية الزراعية هى اقرب الى جمعيات صغار منتجين (وان كانت تضم فى الواقع كبارهم كذلك) لانها لا تمارس ملكية مشتركة للارض ولا لغيرها من وسائل الانتاج الا استثناء وفى أضيق الحدود (جرار أو آلة رى) . ونشاطها الأساسى ينحصر فى توريد مستلزمات الانتاج وتسويق أهم المحصولات . وفى الحالتين العبرة بالملكية وليست بالعمل . ولكن تعاونيات الاصلاح الزراعى تمتاز بوضع خاص ناتج من تحديد الحد الاقصى لملكية العضو (خمسة أفدنة) فكون العضو يملك فى العادة ثلاثة أفدنة يزرعها بيده يجعل عنصر العمل يبرز بشكل غير مباشر كأساس لتوزيع العائد . فرغم أن المنتفع يحاسب على أساس الكمية التى يوردها من كل محصول ، الا أن الكمية تتوقف الى حد كبير على العمل الذى بذله فى انتاجها . وهناك أخيرا حالة « المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى » وهى جزء لا يتجزأ من القطاع العام تدير وحدات انتاجية صغيرة نسبيا فضلا عما لها من رقابة على « الجمعيات التعاونية الانتاجية» فى الصناعة . ودون أن ندخل فى تفاصيل أكثر عن القطاع التعاونى يمكن أن تخرجنا عن اطار هذه الدراسة نريد أن نؤكد مرة أخرى على أهمية هذا القطاع فى تطوير الانتاج فى مجالات الصناعة الحرفية وضرورة تمييزه بشكل واضح عن كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، وقيامه على الملكية المشتركة والتوزيع على أساس العمل ومبدأ الانضمام الاختيارى والادارة الديمقراطية . فالتعاونيات وحدات انتاج ليس للانتاج فيها الطابع الاجتماعى المتقدم الذى يؤهلها لان تكون جزءا من القطاع العام ، واعضاؤها هم أقدر الناس على ادارتها .

(٩) وكانت تتبعها مثلا « محلات عمر افندى » . ولست أدرى أين التعاون فى هذه الشركة الكبرى ... !

ويبرز اهمال القطاع التعاونى فى أن المناقشات تدور دائما حول العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص . وتحت هـذا الاسم الاخير جـرت العادة عندنا على ادراج أسلوبين للانتاج مختلفين جد الاختلاف وان كان كلاهما لا يدخل فى القطاع العام . فهناك أولا ، **الانتاج السلعى الصغير** . ونعنى به كل الحالات التى يجمع فيها المنتج بشخصه بين ملكية وسائل الانتاج والعمل ، أى بين هذين العنصرين اللذين تفصل بينهما الرأسمالية فصلا حادا . فنحن هنا بصدد منتج يعمل بيديه ويملك وسـائل الانتـاج البسيطة والمحدودة اللازمة لانتاجه مثلما كانت تفعـل الاسرة قديمـا . ولكننا نصف انتاجه بأنه سلعى لانه لا ينتج للاستهلاك الذاتى ، بل يبيع جزءا اساسيا من انتاجه فى السوق ، أى لجمهور المستهلكين . ويكفى لندرك اهمية هذا القطاع أن نذكر أن حوالى ٥٣ ٪ من الاراضى الزراعية فى حيازة فلاحين يملك الواحد منهم خمسة افدنة فأقل . ومن المسلم به أن مثل هذه المساحة تكفى لاستيعاب عمل الفلاح وأسرته كما أنها تغنيه عن الاستعانة بعمل الغير الا استثناء وبصفة عارضـة . أى أن نصف انتاجنا الزراعى يتم فى قطاع الانتاج السلعى الصغير . ويمكن أن نضيف الى ذلك آلاف الصناع الحرفيين الذين يعملون بأيديهم لا يعـاونهم الا « صبيان » ينلقون عنهم المهنة . وهذا القطاع يتميز من الناحية التكنيكية بالتخلف الشديد فى وسائل الانتاج كما انه يتميز من الناحية الاقتصادية بأن المنتجين فيه تحكمهم فكرة ضمان دخل معقول وليس فكرة تحقيق أكبر ربح ممكن . ونحن نعلم أن السعى وراء اكبر ربح ممكن هو « المحرك » الذى دفع بعجلة التقدم الى الامام بسرعة ضخمة فى ظل الرأسـمالية . ولذلك فلو ترك هذا القطاع وشأنه يظل التطور فيه بطيئا غاية البطء . ومن ثم يتعين على الدولة أن ترعاه وأن تيسر له أسباب التطور من خلال التعاونيات .

أما القطاع الرأسمالى فهو يتميز بالفصل بين ملكية وسائل الانتـاج والعمل (فى غير مستوى الادارة العليا) ، انه يقوم على العمل الاجير . ويبدو أن الرأسمالية الوطنية يحلو لها أن تطمس الفـرق بين القطـاع الرأسمالى وبين الانتاج السلعى الصغير ليزيد وزنها اجتماعيا وقدرتها على الضغط . وهذا واضح بنوع خاص فى حالة الرأسمالية الريفية التى تؤكد صفتها كفلاحين لتستفيد من كل مايمكن أن تقدمه الدولة من مزايا لفقراء الفلاحين . والقطاع الرأسمالى يلائم أنواع الانتاج التى جاوزت المستوى الفردى المتخلف السائد فى الانتاج السلعى الصغير ، ومع ذلك لم ترق الى مستوى الانتاج المتقدم ذى الطابع الاجتماعى البارز الـذى يمارسـه القطاع العام . وفى كل البلاد التى فرض عليهـا الاستعمار أوضاع النمو المشوه توجد مجالات كاملة من الاقتصاد القومى فى هذا الوضع ، ومن ثم يمكن أن يلعب فيها القطاع الرأسمالى دورا هامـا ، وتوجه الدولة نشاط القطاع الرأسمالى (١٠) ليس فقط عن طريق الخطة

(١٠) دقة التعبير من الاهمية بمكان كبير . فكلمـات « اشتراكية » و « رأسمالية » و « تعاونية » ليست مصطلحات اتفاقية ، تعارف الناس عليها ، بل انهـا مقولات علمية تعبر عن حقائق موضوعية .

ذاتها ، وانما عن طريق وسائل اعمالها من حيث توفير ما يلزم لذلك القطاع من مواد اولية وسلع وسيطة وائتمان واحيانا امكانيات التسويق كذلك . وليس ثمة ما يمنع من أن تتحول بعض المشروعات الراسمالية الى **مشروعات مختلطة** اذا احتاجت الى مساندة الدولة لتنمو دون أن تتحول جذريا الى مشروع كبير يبرر التأميم .

التكنيك والقانون والاقتصاد : فاذا ما وضحت حدود القطاع العام على ضوء درجة جماعية الانتاج ، واذا سلمنا من ناحية اخرى بأن وصول الانتاج الى درجة من الجماعية تبرر التأميم لا يعنى بالضرورة أن طابعه الاجتماعى قد بلغ الحد الذى يمكن المجتمع من تسيير القطاع العام كله كوحدة اقتصادية واحدة ومتكاملة ، فانه يتعين عندئذ البحث عن أسس تنظيم القطاع العام فى وحدات مختلفة .

وثمة شبه اجماع على خطر نقل اسلوب **التنظيم « الحكومى »** الى القطاع العام . ولكن هذا الاجماع يستند فى العادة الى اعتبارات عملية خالصة (مثل الخوف من الروتين) ولا يجد سندا نظريا يعصم فى العمل من تسرب منهج الادارة الحكومية وعقليتها الى القطاع العام . والسند النظرى هنا ليس الا اختلاف فى الطبيعة بين نشاط الدولة فى القطاع العام ونشاطها فى الادارة الحكومية . فالاول نشاط انتاجى يستهدف انتاج السلع والخدمات المرتبطة بهذا الانتاج السلعى ارتباطا مباشرا (مثل خدمات النقل والتوزيع والجهاز المصرفى) فى حين أن الثانى ينحصر فى اداء خدمات ذات طابع استهلاكى مثل الصحة والثقافة والعدل والامن . ويترتب على اختلاف طبيعة النشاط الادارى للدولة عن طبيعة نشاطها الانتاجى اختلاف القواعد التى تحكم تنظيم أداء كل منهما . فالاصل فى خدمة ــ مثل الامن الداخلى ــ انها واحدة على نطاق الجمهورية واى تقسيم لها ليس الا أسلوبا لحسن أدائها(١١) أما النشاط الانتاجى فان القوانين التكنولوجية والاقتصادية التى يجب أن تحكمه تجعله يتم داخل اطار اقتصادى محدد هو وحدة الانتاج . ومن ثم كان نشاط الدولة الانتاجى موزعا بالضرورة **ابتداء** بين عدد كبير من الوحدات يتكون من مجموعها القطاع العام . وهكذا تكون نقطة البداية فى تكوين القطاع العام ، وبالتالى فى دراسته ، **هى** وحداته الانتاجية وما يحكمها من أوضاع وما ينشأ بينها من علاقات وكيف تتحقق عمليا رقابة الدولة والشعب عليها وذلك كله على عكس الحال فى الادارة الحكومية ويمكن أن نسجل هنا دون دخول فى القضايا العملية للقطاع العام فى مصر ، ان هذا الفارق فى الطبيعة بين النشاط الانتاجى والنشاط الادارى للدولة لم يبرز بشكل واضح ومؤصل ، وانه على العكس اتخذت بعض الاجراءات التى من شأنها طمس هذه التفرقة . فالاساس فى التمييز بين النوعين من النشاط ما زال عندنا اساسا **شكليا محضا** هو نوع الجهة التى تمارس النشاط . « فالمصالح » الحكومية

---

(١١) وان كان هذا لا ينفى ضرورة البحث على أفضل تقسيم ممكن للخدمة يضمن أداءها على أفضل وجه وبأقل تكلفة .

ـ **أيا كانت مسمياتها** ـ تقوم بالنشاط الادارى ، والمؤسسات العامة والشركات تقوم بالنشاط الانتاجى . وقد تعقد هذا المعيار الشكلى حين اكتسبت بعض المصالح الحكومية استقلالا ذاتيا من الناحية الادارية وتحولت الى « هيئات عامة » . وقد صدر قانونان متعاصران ينظم احدهما المؤسسات العامة والآخر الهيئات العامة . وعند البحث فيهما عن معيار موضوعى للتمييز وجدنا كلاما مبهما ومرفوضا . فقانون المؤسسات العامة يعرف المؤسسة بأنها تقوم « بنشاط ... مما كان يدخل اصلا فى القطاع الخاص » ... ! ويؤخذ على هذا التعريف ، أولا ، عدم تحديده على أساس علمى موضوعى . فالقطاع الخاص يشتغل فى بلاد كثيرة بأنشطة يعتبرها قانون المؤسسات العامة خارجة عن نطاقه كالسكك الحديدية والنقل المشترك فى المدن والتليفون والتلغراف والعلاج الطبى بل والتعليم (وهذا هو الوضع السائد فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا) . كما يؤخذ على هذا التعريف ، ثانيا ، أنه يقوم على التسليم بأن الاصل فى النشاط الانتاجى أن يكون بيد الرأسماليين ، وهذا انكار للمفهوم الاشتراكى من الناحية الايديولوجية ، وانكار للواقع الموضوعى من الناحية العملية ، حيث لم تعد الاشتراكية استثناءا شاذا فى عالم اليوم (فهى النظام السائد فى عدد كبير من الدول تضم أكثر من ثلث البشرية) ولا حدثا جديدا على الناس (حيث يمتد عمرها فى الاتحاد السوفيتى الى خمسين عاما) . أما قانون الهيئات العامة فيعرفها بأنها تقوم على المرافق العامة ، وواضح أن هذا التعريف معيب اذ أنه عرف مجهولا بمجهول . فما هى المرافق العامة ؟ . والواقع أن التعريفين لا يحلان شيئا . ولكن القانونين يتضمنان معيارا شكليا للتفرقة . فالمؤسسات العامة تمارس « المحاسبة التجارية » والهيئات العامة تمارس قواعد « حسابات الحكومة » . ولكن هذا الفارق قد سقط بتطبيق « النظام المحاسبى الموحد » الذى تلتزم به المؤسسات العامة والهيئات العامة بل والمصالح الحكومية ... ! ويبدو أن خلف فكرة التمييز المحاسبى تختفى فكرة أن المؤسسات العامة تحقق أرباحا فى حين أن الهيئات العامة لاتحقق . ولكن هذا المعيار مرفوض بدوره . فليس من المتصور أن تستمر السكك الحديدية على ضخامة ما بها من استثمارات تسير على أساس محاسبة مصروفات وايرادات فقط ولا يكون لها حساب رأسمالى . فحتى لو رأت الدولة تخفيض اجور النقل الى حد لا يسمح بتحقيق أرباح أو يؤدى الى تحقيق خسائر فلا بد من تقدير تلك الخسائر تقديرا دقيقا . وهذا لا يتسنى الا بنسبتها الى رأس المال المستثمر فى هذا «المرفق» . ويمكن أن نقول نفس الشىء بالنسبة « للهيئة العامة لقناة السويس » . فقد حلت محل شركة كان لها رأس مال معلوم وأرباح تنسب اليه ، وكان ينبغى أن تحتفظ بهذا الهيكل . كما أنها أجرت استثمارات ضخمة فى توسيع القناة وتطهيرها كان من الضرورى لتحديد عائدها « مسك حسابات تجارية » . ومن ناحية ثانية اتخذت بعض الاجراءات فى اتجاه ازالة الفروق بين النشاط الانتاجى والنشاط الادارى للدولة . وكان أول هذه الاجراءات الغاء المؤسسات الثلاث الكبرى (الاقتصادية ـ ومصر ـ ونصر) وما تلاه من اتباع المؤسسات الفرعية

للوزارات . ولسنا نقصد الدفاع عن نظام المؤسسات العامة المتعددة النشاط ولا رفض رقابة الوزراء على النشاط الانتاجى باعتبارهم ممثلين للسلطة السياسية للدولة. كذلك ليس هنا موضع مناقشة فكرة المؤسسات النوعية ، فهذا ما سنعرض له تفصيلا فيما بعد . وانما نريد الاشارة الى ما صاحب هذا التغيير ــ لا سيما فى الوزارات التى تقوم بنشاط ادارى وانتاجى فى نفس الوقت ــ من اتجاه نحو اضمحلال الفروق بين النشاطين من الناحية العملية وممارسة الوزير لسلطاته ازاء وحدات الانتاج بطريقة تشبه كثيرا تلك التى يمارس بها سلطاته الرئاسية ازاء المصالح الحكومية . وكان ثانى هذه الاجراءات صدور قانون موحد للعاملين فى الدولة والقطاع العام . لقد كان الدافع وراء اصدار هذا القانون هو أن الشركات المؤممة كانت قد ورثت من القطاع الرأسمالى أوضاعا شاذة ومتنافرة فيما يتعلق بالاجور والمرتبات ، لاسيما فى مناصب الادارة العليا. وكانت هذه الاوضاع ترجع الى أسباب مختلفة . فالشركات التى كان يهيمن عليها رأس المال الأجنبى ، كانت تمنح موظفيها الاجانب (أو تخصص للوظائف التى لا يشغلها الا الأجانب) مرتبات ضخمة تقوم على فكرة تعويض الاجنبى عن الاغتراب بمنحه مرتبا أعلى مما كان سيحصل عليه فى بلده حيث المرتبات من الاصل أعلى بصفة عامة مما يتحمله اقتصاد مثل الاقتصاد المصرى (١٢) . هذا بالاضافة الى أن أهم ما كان يشغل هؤلاء الاجانب عموما هو الاثراء على حساب الشعب المصرى . ومن ناحية أخرى ، كان بعض كبار مساهمى الشركات يفضل الحصول على مرتبات ومزايا عينية كبيرة لان هذا ما يميزه عن المساهم العادى ، فضلا على أن المرتبات تدفع ضريبة أقل من تلك التى تجبى عن دخل القيم المنقولة . ومن ناحية ثالثة كان مبدأ حرية صاحب العمل فى تحديد الأجور يفتح المجال واسعا لتحديد المرتبات على غير أساس موضوعى وبوحى من الأهواء والمصالح الشخصية والعائلية . وأخيرا كان نظام المرتبات وسلمها يختلف من شركة الى أخرى ، ليس فقط على أساس حجم رأس المال أو رقم الأعمال أو متوسط الأرباح ، وانما نتيجة للأوضاع التى أشرنا اليها للتو . لكل ذلك كان لابد بعد حركة التأميم الواسعة من تصفية هذه الأوضاع الشاذة والا يصبح مجرد العمل فى القطاع العام مصدرا لميزة مادية يتمتع شخص يؤدى نفس العمل وبنفس الكفاءة فى القطاع الادارى للدولة . ولكن قانون العاملين تجاوز كثيرا الهدف المشار اليه ، ووحد تماما ، فى الجملة وفى التفاصيل، بين قواعد الأجور فى الدولة والقطاع العام . وقد ترتب على ذلك ادخال قواعد ــ ان كان لها ما يبررها فى الادارة ــ فهى غير مقبولة فى النشاط الانتاجى مثل فكرة العلاوة الدورية الاجبارية ، أو الترقية بالاقدمية . فتلك قواعد مردها فى الجهاز الادارى تعذر قياس ما يقدمه الموظف من العمل قياسا مباشرا كما وكيفا مما يؤدى الى الاكتفاء بمرور الزمن دون ادانة الموظف بتقصير لافتراض أنه يقوم بعمله على وجه مرض . أما فى النشاط الانتاجى فان زيادة المرتب

(١٢) وكان هذا بارزا بنوع خاص فى شركة قناة السويس . وكان مرتب محافظ البنك الاهلى المصرى أضعاف مرتب رئيس الوزراء فضلا عن المزايا العينية الكثيرة التى كان يتمتع بها .

يجب أن تقترن بزيادة الانتاج ، كما ان « الترقية » لابد أن تكون مقابل زيادة فى المهارة ، وكل هذا قابل للقياس .

ولهذا فلا بد قبل أن ننتقل من هذه النقطة ان نؤكد من جديد اهمية التفرقة بين النشاط الانتاجى والنشاط الادارى . فالاول موضوعه انتاج السلع على اختلاف انواعها والخدمات المرتبطة بهذا الانتاج . وهذه وتلك تباع بثمن وتحقق عائدا سلبيا أو ايجابيا يتعين نسبته الى راس المال المستثمر فيها . أما الثانى فموضوعه اداء خدمات توفر أمن المجتمع وترفع مستوى أفراده الجسمى والعقلى ، والاصل فيها الاداء بالمجان (وحتى اذا تقاضت الدولة بعض الرسوم مقابل ادائها — كالرسوم القضائية — فان المقصود بالرسوم تفادى اساءة استخدام الخدمة اكثر منه تغطية نفقاتها) . وهذه الخدمات موجهة الى المجتمع فى مجموعه ولا يمكن حساب العائد على المجتمع من الاستثمار فيها الا بطريق غير مباشر — كالتقدير الرقمى لنتائج مكافحة الأمية عن طريق قياس أثرها فى زيادة الانتاج (١٣) .

وخلاصة كل هذا هى أن قواعد التقسيم الادارى لا تسعفنا فى مشكلة تحديد عدد وأحجام الوحدات التى يتكون منها القطاع العام . فهل يمكن أن نتلمس حلا للمشكلة فى الابقاء على **الاوضاع الموروثة عن القطاع الرأسمالى** ، وان نستلهم تلك الاوضاع عندما تنشىء الدولة وحدات جديدة؟ ان وحدة الانتاج هى اطار اقتصادى يتم فى داخله عدد من عمليات الانتاج المترابطة فنيا واقتصاديا والتى يترتب عليها تحقيق قيمة مضافة . وفى ضوء هذا التعريف يثور على الفور مبدأ ضرورة تحقيق هذه القيمة بأقل تكلفة ، أو بعبارة أخرى تطرح قضية ترشيد الانتاج . فهل يحقق النظام الرأسمالى بصفة عامة الرشد المطلوب ، وما درجة ذلك الرشد فى الاقتصاد الرأسمالى فى مصر قبل نشأة القطاع العام ؟ سبق ان ذكرنا أن الرأسمالية تعمم الانتاج السلعى فى المجتمع وتضفى عليه طابعا جديدا هو طابع السعى وراء تحقيق أكبر ربح ممكن . فأقدم صور الانتاج ، تلك التى تقوم عى أساس الانتاج من أجل الاستهلاك الذاتى فى اطار الأسرة أو القبيلة ، تكون بعيدة الى حد كبير عن فكرة الترشيد . حقا أن الترشيد من حيث هو وفر فى الوسائل وزيادة فى الانتاج يوجد دائما بقدر أو بآخر فى كل مجتمع انسانى . فالرشد هنا هو اعمال للعقل (١٤) بقصد

---

(١٣) وقد جرت أجهزة التخطيط عندنا على احتساب هذه الخدمات ضمن الدخل القومى . ولسنا نريد هنا ان ندخل فى جدل نظرى حول التفرقة بين ما هو انتاج وما ليس انتاجا . ولكن يكفى للتدليل على خطأ المنهج المتبع أن نذكر أن وزارة التخطيط تحسب الناتج القومى بالنسبة للقطاعات السلعية على أساس قيمة انتاج هذه القطاعات ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانها تحسب الانتاج على أنه المنفق فى ادائها . وهذا يؤدى بنا الى أنه اذا بنينا مدرسة فى قرية ثم هجرها أهلها لسبب أو لآخر ، أو اذا بنينا وحدة صحية لم يتردد عليها أحد ، فان الناتج القومى يزيد رغم ذلك بقيمة تكاليف المدرسة أو الوحدة الصحية المذكورة ... !

(١٤) الرشد Rationality والكلمة الانجليزية مشتقة من الاصل اللاتينى Ratio الذى يفيد معنى العقل والحساب والتقدير . ومن نفس الاشتقاق نجد الاتجاه العقلانى فى الفلسفة Rationalism . والترشيد Rationalisation فى الاقتصاد هو السعى للوصول للرشد .

الاهتداء الى افضل سبيل . والانسان « حيوان عاقل » كما هو معروف . ولذلك فهو فى كل الظروف يحاول ان يحصل على افضل ناتج بأقل تكلفة . ولكن الاقتصاد القائم على الاستهلاك الذاتى لا يتيح فرصا كثيرة لاعمال العقل والترشيد . فالانتاج بطبعه محدود التنوع ، ووسائل الانتاج أولية الى حد كبير والغرض منه الاستهلاك المباشر دون احتكام الى راى الغير، كما أن عدم وجود مبادلات ولا نقود لا يعطى الفرصة للمقارنة الدقيقة والتقويم السليم للجهد المنفق والناتج المتحقق من أسرة الى أسرة (١٥) . ومن ثم اتسم تطور الانتاج بالبطء الشديد واكتسبت طرق الانتاج فى المجتمعات المقفلة طابعا تقليديا بحيث أصبحت تستند فى نظر الناس الى العرف والعادة أكثر من استنادها لحساب أو تقويم وسكن اليها الناس فلم تعد موضع مناقشة او بحث أو تطوير . ولكن ظهور الانتاج السلعى (الانتاج بقصد المبادلة) واستخدام النقود بدأ يهيىء الجو لمقارنة التكاليف بالنتائج لدى مختلف المنتجين . وكان هذا فى ذاته حافزا على مزيد من تطور الانتاج . فلما جاءت الرأسمالية خطا الترشيد خطواته الكبرى . فالرأسمالى فى ابسط صورة شخص يملك راس مال نقديا يشترى به كمية من السلع ثم يعيد بيعها محققا ربحا . وهذا الربح هو غرضه من العملية كلها . فكما سبق أن ذكرنا اكسبت الرأسمالية الانتاج السلعى طابعا جديدا . فبعد أن كان الغرض الاساسى من المبادلة هو حصول كل من طرفيها على سلع لا ينتجها وكانت النقود « مجرد وسيط فى المبادلات » (كما يقال حتى الآن فى عرض وظائفها) أصبح هذا الغرض هو النقود ذاتها تعود بعد الشراء أو البيع وقد ازدادت عددا . وهكذا نجد أن بداية نشاط الرأسمالى ــ وهو بعد تاجر ــ حساب يبين بالدقة ما بذل وما أخذ ، لأن بدايته كمية من النقود ، أى كمية من سلعة مقسمة الى وحدات متماثلة تتمتع « بقبول عام » وتقاس بها كل القيم . ولما كان الهدف هو الربح ، فمن الطبيعى أن يسعى الرأسمالى الى زيادته ، الى الحصول على أقصى ربح . وهذا يدعوه الى مقارنة ما يربحه من تجارته بما يربحه غيره فى غيرها من التجارات محاولا أن لا يقل ربحه عن غيره . وهكذا يدفع الربح الى الترشيد دفعا . فاذا انتقل الرأسمالى الى الصناعة فان العملية تصبح أكثر تعقيدا . فهو يشترى وسائل انتاج وسلعا انتاجية وقوة عمل ، وينتج سلعا غير التى اشتراها . ولكن الاقتصاد النقدى يمكنه من أن يجرى حسابا واحدا لكل جوانب العملية بحيث يحدد بالدقة التكلفة والثمن والربح . وقد ولدت المحاسبة بالفعل مع مولد الرأسمالية الحديثة،وكان اكتشاف تكنيك القيد المزدوج خطوة حاسمة فى تطورها (١٦).

---

(١٥) أنظر : لانج ، المرجع السابق ص ١٦٧ وما بعدها . وكذلك :
Maurice GODELIER : Rationalité et irrationalité en économie. Maspéro, Paris 1966.

(١٦) ويمكن من الواقع المصرى أن نضرب مثلا يقرب الى الذهن أثر الانتاج للسوق فى ترشيد الانتاج وتطويره . فالفلاح المصرى كان يزرع الذرة تقليديا لاستهلاكه الخاص وليس للبيع فى الاسواق . وقد ترتب على ذلك استمراره فى زراعتها بأساليبه المعتادة بغض النظر عن « العائد » منها ، فى حين أنه يفكر حين يزرع محصولا تجاريا فيما اذا كان من الافضل له أن يزرع القطن أو القصب أو القمح وقد ترتب على ذلك أن تطورت زراعة المحاصيل التجارية وتخلفت زراعة الذرة تخلفا شديدا الى ما قبل عامين .

ومهما يكن من أمر فان انتشار الرأسمالية اصطحب بانتشار الحساب الاقتصادى والرغبة فى الترشيد . ولكن الملكية الفردية كانت دائما عقبة فى سبيل الترشيد ، حاول الرأسماليون التغلب عليها عن طريق الشركات. ولكن الملكية الرأسمالية ظلت رغم ذلك قيدا على الترشيد الصحيح . واذا قصرنا الحديث على جانب واحد من جوانب الترشيد وهو حجم الوحدة الانتاجية نرى مدى بعد المشروع الرأسمالى عن أمثل الاوضاع . ومن المعروف أن زيادة حجم المشروع تقلل من التكاليف وتعطى فرصا أفضل فى التوزيع ، أى تكون وسيلة لزيادة الأرباح عن طريق ما يسمى « مزايا المشروع الكبير » ولكن زيادة حجم المشروع تعنى زيادة راس المال المستثمر فيه . وهذه الزيادة يمكن أن تصطدم بعقبات عدة ترجع جميعا الى الملكية الفردية . فقد يعجز أصحاب المشروع عن توفير راس المال اللازم للتوسع من أموالهم الخاصة أو بالاقتراض ، ومع ذلك فهم يحرصون على الطابع العائلى للمشروع (١٧) . وقد يبحث أصحاب المشروع عن شركاء فلا يجدونهم . وقد توجد لديهم رؤوس الاموال اللازمة ، ولكنهم يفضلون استثمارها فى مشروعات أخرى تطبيقا لمبدأ « توزيع المخاطر » الذى يسير عليها كثير من الرأسماليين ، أو لتوقعهم ربحا أعلى منها ... الخ . لكل ذلك فان **الحجم الامثل للمشروع** الذى كان محل اهتمام عدد من الاقتصاديين لم يكن له فى الواقع الاقتصادى وجود فعال . فالحجم الامثل للمشروع هو ذلك الذى يحقق له أقل تكلفة وأعلى حصيلة من البيع . والمفروض أن تحديد هذا الحجم يقوم على دراسة علمية لمختلف طرق التأليف بين عناصر الانتاج على مستويات مختلفة ومقارنة النتائج فى جميع الاحوال حتى نصل الى أفضل حجم فى اطار التكنيك السائد . ومثل هذه الدراسات لم تعرف طريقها الى المشروع الرأسمالى الا مؤخرا ، وفى داخل مشروعات احتكارية ضخمة تكون مشكلتها الرئيسية هى وضع الاحتكارات الاخرى التى تنافسها ولا تثور فيها مشكلة الحجم الا فى حدود الرغبة فى زيادة الحجم للتخلص من المنافسين . ويمكن أن نتصور فى هذا الاطار احتفاظ المشروع بحجم أكبر من الحجم الامثل اذا كان ذلك يبدو ضروريا للقضاء على منافس قوى أو الحد من نفوذه . كما أن قدرة الاحتكارى على فرض ثمن مرتفع تخفف من حدة الدافع الى تخفيض التكاليف . وهكذا يمكن للاحتكار أن يتجاوز الحجم الامثل فترتفع تكاليفه الحدية ولكن ربحه لا ينتقص لانه بوسعه أن يرفع الثمن (١٨) .

---

(١٧) ما زال للمشروعات العائلية (أى المملوكة لافراد أسرة واحدة) دور هام فى أوروبا رغم اتساع نطاق حركة التركز . فمصانع كروب وشندر حتى العام الماضى كانت ملكية عائلية وكذلك الشأن فى بنك روتشيلد . أنظر :

A.J. RAYNAL : L'entreprise familiale. Paris 1965.

(١٨) بل ان أثر الاحتكار يبدو فى تقليل الاهتمام بمستوى الانتاج ذاته — وهذا وجه آخر من عدم الترشيد — فقد ثبت فى أمريكا مثلا ان شركة جنرال موتورز (وهى أكبر احتكار فى العالم) تنتج سيارات لا تتوافر فيها شروط كافية للامان اعتمادا على سمعتها ونفوذها ، وأن الابحاث المتعلقة بشروط الامان لم ينفق عليها أكثر من ٥ر١ مليون دولار فى عام جاوزت فيه الارباح الصافية ٥٠٠ر١ مليون دولار .

أنظر كتاب : J. NADER, Unsafe at any speed. N.Y. 1966.

وفى النهاية هذا الرشد الذى يدفع اليه السعى للحصـــول على اكبر ربح ممكن محصور فىحدود المصلحة الفردية للمشروع أو لاصحابه ولا علاقة له بالرشد فى استخدام الموارد على النطاق القومى . وكما سبق ان ذكرنا كان الاقتصاديون القدامى يعتقدون أن الاستخدام الكامل للموارد يتحقق تلقائيا من خلال سعى كل راسمالى لتحقيق أكبر ربـــح ممكن . ولذلك ركزوا اهتمامهم على دراسة وضع وسلوك المشروع وقطع اتباعهم فى ذلك شوطا بعيدا بحيث لم يعـــرف الاقتصاد على أيديهم الا التحليل الوحـــدى microanalysis فالمجتمع ليس الا مجموعا حسابيا من الافراد، والاقتصاد القومى ليسالا مجموعا حسابيا للمشروعاتوللمستهلكين. وقد أثبت الواقع خطأ هذه الفكرة. وبدأت على يد المدرسة السويدية وكينز ومدرسته محاولة لدراسة الظواهر الاجمالية فىالاقتصاد القومى ــ أو ما يسمى التحليل الجمعى macro-analysis بقصد البحث عن وسائلتحقيق الاستخدام الكامل للموارد . ولكن الزعم بتحقيق الاستخدام الامثل (أو الترشيد) للموارد فىاطار النظام الراسمالى مازال حبيس النماذجالنظرية الرياضية الخالصة . واذا كان ذلك هو شأن الاقتصاد الراسمالى المتقدم من حيث البعد عن الرشـــد ، فان الاقتصـــاد المصرى فى ظل الاوضـــاع الراسمالية المحكومة بالاستغلال الاستعمارى كان ابعد مايكون عن التنظيم الرشيد . فالنمو المحدود والمشوه والبطىء والتابع لمصالح رأس المال الغربى كان لا يمكن الا أن يعطينا صورة نجد فيها عناصر احتكارية تجاور صناعة حرفية أو مشروعات عائلية صغيرة بدائية الاساليب ، وتتحدد فيها العلاقات بين المشروعات لا على هوى الجماعات الاحتكارية فحسب بل على حسب جنسية رأس المال ومن يرتبط بكل جنسية من الراسماليين المحليين . وليس فى كل هذا أى عنصر من عناصر الرشد . ولذلك فان وضع الشركات عند تأميمها كان بصفة عامة بعيدا تماما عن الترشيد . ومن الخطأ أن يظل هذا الوضع مؤثرا فى تنظيم القطاع العام حتى الآن .

عبثا نحاول اذن تلمس حل مشكلة الهيكل التنظيمى على أساس من التبعية الادارية أو استيحاء لتقسيمات الادارة ، كما أنه ليس من المعقول أصلا أن يبقى هذا الهيكل استمرارا لما قبل التأميم . ولا يغنى فى هـــذا المجال الاجراءات الجزئية والترقيعية كادماج بعض الشركات فى بعضها البعض ، أو تغيير تبعية بعضها منمؤسسة الى اخرى أو من وزارة الى اخرى ، أو انشاء وزارة نوعية معينة أو الغاؤها . ان الهـــدف الاقتصادى للتأميم هو رفع الكفاية الانتاجية (أى زيادة الانتاج كما وتحسينه نوعـــا وتخفيض التكاليف) فى الوحدات القائمة وتحقيق أعلى تراكم اشتراكى ممكن للتوسع فى انشاء وحدات جديدة . وهذا يقتضى أول مـــا يقتضى ترشـــيد الانتاج ، واول خطوات ترشيد الانتاج هى ترشـــيد التنظيم نفسه ، أى العمل على أن يقوم هيكل القطاع العام على اسس رشيدة . ونقطة البداية فىهذا هو أن نعتبر القطاع العام قد أخذ عن القطـــاع الراسمالى مصانع متفرقة (تقوم بينها علاقات انتاج متنوعة) كان الفاصل الاساسى بينها هو الملكية الراسمالية وان عليه أن يعيد تنظيم كل ذلك بحيث تنتظم هذه المصانع (المملوكة جميعا للدولة) فى هيكل رشيد . ومن

ثم يتعين البحث عن معيار موضوعى يحكم التئام كل عدد معين من المصانع فى وحدة انتاجية ، معيار يحكم الوحدة الانتاجية وجودا وعدما ، كما يحكمها من حيث الحجم ومن حيث علاقتها بغيرها من الوحدات وبأجهزة الاشراف والرقابة . ولا يمكن ان نجد هذا المعيار الا فى طبيعة الاقتصاد الاشتراكى وعلاقات الانتاج الخاصة به . لقد نظر الاقتصاديون الاشتراكيون امدا طويلا الى **علاقات الانتاج الاشتراكية** على انها علاقة مجردة ومباشرة بين الفرد والمجتمع . ولكن الواقع أن الفرد لا يدخل فى علاقة مباشرة بالمجتمع الاشتراكى الا من حيث هو مواطن ومستهلك ومستفيد من الخدمات العامة . اما فى مجال الانتاج ، فان المجتمع الاشتراكى لا يمارس الانتاج كله مركزيا بحيث يمكن ان نعد كل المنتجين بمثابة عاملين فى « مشروع عملاق » تملكه الدولة ، كما أن المنتج المنفرد فيه ظاهرة نادرة جدا ان لم تكن معدومة . والشكل السائد للانتاج فى اقتصاد اشتراكى حاليا هو تجمع عدد من المنتجين ليمارسوا معا عمليات انتاج محدودة فى اطار محدد هو الوحدة الانتاجية . **فالوحدة الانتاجية** تجمع عاملين Collective of Workers يشكل كيانا اقتصاديا متكاملا . وعلاقات الانتاج الاشتراكى تدور اساسا حول الوحدة الانتاجية فهى عبارة عن علاقات الوحدة الانتاجية بغيرها من الوحدات ، وعلاقتها بالعاملين فيها وعلاقتها بالدولة التى تمثل المجتمع (١٩) . وقد أدى اهمال الاقتصاديين الاشتراكيين لهذه الحقيقة الى التقصير فى تحديد مفهوم الوحدة الانتاجية . واول ما يتعين ابرازه هو التمييز بين الوحدة الانتاجية من الناحية التكنيكية (المصنع مثلا) والوحدة الانتاجية من الناحية الاقتصادية (التى قد تشمل مجموعة من المصانع) . ذلك انه لا يكفى أن يوجد « تجمع من العاملين » يمارسون معا عمليات انتاجية محددة لكى توجد وحدة انتاجية بالمعنى الاقتصادى . والوحدة الانتاجية بالمعنى الصحيح هى تلك التى يتعين عليها ان تتخذ **«قرارات اقتصادية »** . ولكى لا يكون هذا تعريفا « للماء بعد الجهد بالماء » نقول ان القرارات الاقتصادية هى تلك التى تتعلق بحجم الانتاج ونوعه ونماذجه . ومن الواضح أنها تمتد فى اتجاه سابق للانتاج الفعلى الى تحديد نوع الآلات والمواد الوسيطة ومؤهلات وخبرة العاملين ، ثم الى اختيار المنتج الذى يجرى التعامل معه بصدد الآلات كلها او بعضها وبصدد مختلف المواد الوسيطة .. الخ . كما انها تمتد فيما بعد الانتاج الى تحديد الاسواق والعملاء والاسعار الممكنة . وجوهر القرار الاقتصادى انه **« اختيار »** بين حلول بديلة بقصد الوصول الى **تأليف امثل** من الحلول ، وأن هذا يتم على اساس **حساب اقتصادى** للتكلفة والعائد فى كل حالة . والوحدة التكنيكية لا تتخذ هذا النوع من القرارات . فمثلا مصنع النسيج فى شركة كبيرة للغزل والنسيج

---

(١٩) انظر المقال القيم الذى كتبه ب . سوخاريفسكى (نائب رئيس لجنة الدولة للعمل والاجور فى الاتحاد السوفيتى) : New Elements in Economic Incentives الذى نشر فى مجلة « قضايا اقتصادية » السوفيتية سنة ١٩٦٥ ثم ترجم ضمن مجموعة المقالات المنشورة بالانجليزية تحت اسم :

«Soviet Economic Reform». Novesty Press Agency Publishing House.

يعتمد أساسا فى مادته الوسيطة على مصنع الغزل التابع لنفس الشركة، ويقدم انتاجه « من المنسوجات الخام » الى مصنع التبييض والتجهيز التابع لها كذلك . فهو ليس له الاختيار بين عدد من الحلول البديلة (كأن يشترى الغزل من شركة أخرى بسعر أرخص أو أن يبيع « الخـــام » بسعر أعلى لشركة ثالثة) . واذا منح هذا الحق تفككت الوحدة الانتاجية الى ثلاث وحدات . اذ سيكون عندئذ لمصنع الغزل أن يبيع الخيوط لمن يشاء ولمصنع الصباغة والتجهيز أن يشترى المنسوجات ممن يشاء . أما فى اطار الوحدة الانتاجية الواحدة فان المصانع الثلاثة تشكل مجموعة متكاملة من الوحدات التكنيكية لها سياسة اقتصادية شاملة . وهذا بالطبع لا يتنافى اطلاقا مع ضرورة وجود حسابات دقيقة لكل وحدة تكنيكية ، ومع جواز تمتعها بنوع من الاستقلال الادارى داخل الوحدة الانتاجية أو حتى أن يأخذ تـــداول المنتجات بين الوحدات التكنيكية شكل بيع وشراء وتحقيق فائض مادام كل هذا يتقرر على مستوى ادارة الوحدة الانتاجية كلها وبقواعد تقرها ولا يترتب عليه حرية كل مصنع فى البيع والشراء خارج الوحدة الانتاجية . ولكن « الاثمان » « والارباح » التى تتم داخل الوحدة الانتاجية عند انتقال الانتاج من مصنع الى مصنع ليس لها دلالة اقتصادية كبيرة ، اذ العبرة بالنتائج الاجمالية للوحدة الانتاجية . ومع ذلك يحسن دائما من الناحيـــة المحاسبية أن تحسب التكاليف فى كل مصنع على أساس موضوعى ، كما يحسن من الناحية الاقتصادية أن تنسب كل اضافة للقيمة بدقة الى المصنع الذى أضافها . ويلاحظ فى هذه الحدود أنه من المتصور ان تتكون الوحدة الانتاجية من وحدة تكنيكية واحدة أو من عدد من الوحدات . والأمر المهم فى هذا الصدد أن يعبر الوضع القانونى عن الواقع الاقتصادى ، أى ألا يكون اقتصار الوحدة الانتاجية على مصنع واحد نتيجة لاطار قانونى صرف يتناقض مع واقع أن مصنعها يعتمد كليا على انتاج مصنع يشكل من الناحية القانونية وحدة انتاجية اخرى مع انه بدوره يبيع انتاجه كله أو معظمه للوحدة موضوع البحث . وهكذا بعد أن ميزنـــا بين التكنيك والاقتصاد، يتعين أن نميز بين الاقتصاد والقانون .

فالمجتمع البشرى يعيش دائما وفى جميع أطواره فى ظل **مجموعـــة من القوانين** لها اثرها المباشر على الانتاج . واذا استثنينا عددا قليلا للغاية من العلاقات الشخصية الخالصة ، نجد أن لكافة العلاقات القـــانونية ارتباطا بالملكية أو تأثيرا عليها . وهذا واضح تماما فيما تسميه القوانين المدنية والتجارية التى تنظم التعامل فى الاموال ، أى فى الملكية . ولـــكن قوانين الاحوال الشخصية لها أيضا أثرها فى الملكية بما ترتبه من حقوق للزوجين وللاولاد والاباء فى أموال بعضهم البعض . وحتى القـــوانين الجنائية بعضها قد شرع لحماية الملكية (جرائم الاموال والتزوير ... الخ) والبعض الآخر يحدث آثارا على الملكية (التعويض ، الغرامة ، المصادرة ... الخ) . وتحدد قوانين كل مجتمع ــ فيما تحدد من أمور تتعلق بالانتاج ــ الأطر المختلفة التى يتم داخلها الانتـــاج ، تحدد شـــكل وحدة الانتاج وحجمها وعلاقتها بغيرها . وفى بدايـــة الانتاج الرأســـمالى ، حين يكفى رأسمال الفرد الواحد للقيام بانتاج اقتصادى ، كانت « الذمة المالية »

للرأسمالى الفرد هى ضمان لكل ما عليه من حقوق قبل الغير . أى أن الشخص الطبيعى ــ بلغة أهل القانون ــ كان هو الأساس فى المعاملات . ولكن ينبغى أن نوضح على الفور أن المسئولية الشخصية عن الديون بالمعنى الضيق (التى كانت فى ظل القانون الرومانى تبيح للدائن أن يتصرف فى شخص المدين وحريته) قد اختفت منذ أمد بعيد ، وأن الشخص الطبيعى بالتالى ليس الا مجموعة من الاموال فى ملكية فرد واحد تواجه كل الالتزامات المترتبة على تصرفات هذا الفرد . وحين تقدم الانتاج الرأسمالى ونشأت الضرورة لوجود وحدات انتاج ــ أو مشروعات ــ أكبر من ملكية الفرد الواحد ظهرت الشركات بمختلف أنواعها . وصاغ فقهاء القانون نظرية كاملة **للشخص المعنوى (أو الشخصية الاعتبارية) وطبقوها على** أنواع الشركات . وكانت نتيجة هذا كله فى ظل الاقتصاد الرأسمالى استحالة وجود وحدة انتاج ليست ملكا لشخص طبيعى محدد ولا تتمتع فى نفس الوقت بشخصية اعتبارية . ربما أن الشخصية الاعتبارية بدورها لا تمنح قانونا الا لمشروع تجمعت له رؤوس أموال معينة بشكل معين ، فان وجود وحدة الانتاج يبقى محكوما فى النهاية بالملكية الفردية . ولهذا فانه من المألوف فى الاقتصاد الرأسمالى أن نشهد مصانع يكمل انتاجها انتاج البعض الآخر بحيث يمكن اعتبارها وحدات تكنيكية متكاملة ، ومع ذلك تبقى منفصلة وتكون وحدات انتاجية مستقلة لانها ملك لاشخاص ــ طبيعيين أو معنويين ــ مختلفين . وهكذا لا تتطابق بالضرورة الشخصية القانونية المستقلة مع المحتوى الموضوعى للوحدة الانتاجية . ويبقى الاساس فى النظام الرأسمالى هو المشروع الذى يتحدد برأسماله قبل أن يتحدد بموضوع انتاجه . ويحاول الرأسماليون التغلب على الآثار السلبية لتفتيت وحدات الانتاج على هذا النحو نتيجة لاوضاع الملكية الرسمالية بالالتجاء الى عدة طرق . وأهم الطرق وأجداها هو بالطبع الاندماج ، أى انصهار الشخصيات القانونية للمشروعات المتكاملة فى شخصية قانونية واحدة لمشروع كبير يضمها جميعا حتى تتطابق الشخصية القانونية مع الواقع الانتاجى . ولكن الاندماج دونه عقبات كثيرة يزيد عددها كلما برز الطابع الشخصى فى كل مشروع . ولذلك قد تكتفى المشروعات المتكاملة بطرق دون ذلك من حيث الفعالية كالعقود طويلة الاجل التى تحكم المبادلات بينها أو الروابط الشخصية التى تتمثل فى تبادل اعضاء مجالس الادارة بين مختلف المشروعات . وفى المجتمع الاشتراكى تثور أيضا قضية الشخصية القانونية الاعتبارية . ذلك أنه ما دامت درجة تطور الانتاج فى اتجاه المزيد من الجماعية لا تسمح بعد باتخاذ كافة القرارات الاقتصادية مركزيا ، فلا بد من تحديد مستويات معينة يكون لها **سلطة** اتخاذ تلك القرارات . والهيئة التى تعطيها القوانين واللوائح سلطة اصدار قرارات على هذا المستوى يكون لها عادة **شخصية اعتبارية** . ومن الامور البالغة الاهمية أن تمنح الشخصية الاعتبارية لمجموع العاملين الذى يشكل بالفعل وحدة انتاجية بالمعنى الاقتصادى . فهذه الوحدة هى المكان الذى يمكن فيه أن تتخذ القرارات الاقتصادية الجارية بأعلى قدر من الفعالية والكفاية . وقد سبق أن شرحنا أن المقصود بالقرارات الاقتصادية هى تلك التى تقوم على الاختيار بين حلول بديلة . وهذا الاختيار غير متوافر الا حيث تكون

العلاقات موضوعة متعددة وغير منتظمة . فالمصنع الذى يعتمد على مورد واحد لكل ما يحتاج اليه من مادة أولية يقيم مع هذا المورد علاقة وحيدة ومنتظمة ينتفى معها الاختيار ، وبالتالى تنتفى امكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية . أما حيث يمكن شراء المادة الاولية ــ فى نفس المثل ــ من موردين مختلفين ويجرى العمل بالفعل على ذلك ، فاننا نكون بصدد علاقة غير منتظمة تحتمل وجود البديل ويمكن معها الاختيار . ومن ناحية أخرى تقوم الوحدة الانتاجية عادة بعدد كبير من عمليات المبادلة شراء وبيعا (بعكس حالة الوحدة التكنيكية التىتعتمد على أخرى تسبقها أوتليها فى سلسلة الانتاج) . ولهذا كان تعدد العلاقات التى تقوم بين مجموع معين من العاملين وغيره وتنوعها وعدم انتظامها دليلا على أنه يشكل وحدة انتاجية بالمعنى الاقتصادى ، لانه يمارس الاختيار الذى هو جوهر القرارات الاقتصادية . والذى نريد أن نضيفه هنا هو أنه لا يكفى اتخاذ القرارات بأى شكل من الاشكال ، بل ان المطلوب هو اتخاذها على أعلى مستوى ممكن من الفعالية ، أى اتخاذ أفضل القرارات . وفعالية القرارات واقترابها من الحد الامثل تفترض فيمن يتخذها المعرفة بعدد كبير من البيانات المتصلة بموضوع القرار ومعرفة وثيقة بظروف الانتاج الأخرى السائدة . فمثلا حيث تكون شركة غزل ونسيج بصدد اتخاذ قرار يتعلق بزيادة أو نقص انتاج خيوط من سمك معين (نمرة معينة بلغة تلك الصناعة) يفترض فيمن يتخذ القرار معرفة بصناعة الغزل وبترتيب « النمر » وبأنواع القطن التى يمكن استخدامها فى انتاج كل « نمرة » أو طائفة من « النمر » وانواع المنسوجات التى تستخدم فى انتاجها الخيوط المختلفة وحالة الانتاج بصفة عامة فى صناعة الغزل والنسيج المحلية ، واتجاهات الانتاج فى الخارج .. الخ . ومن هذا تتضح أهميته أن يكون من بيده سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية يملك بالفعل المقدرة على اتخاذها بشكل فعال ، أى بشكل مفيد فعلا للانتاج ، وليس كمجرد قرار ادارى . وهذا ما يعنى من الناحية القانونية أن تكون « الشخصية الاعتبارية » تعبيرا بالفعل عن الوحدة الانتاجية بالمعنى الاقتصادى . وأى وضعيخالف هذا التطابق بينالشخصالقانونى والشخص الاقتصادى لابد أن يضر بالاقتصاد القومى . فاذا منحت الشخصية الاعتبارية لوحدات تكنيكية عجزت تلك الوحدات عن اتخاذ أمثل القرارات . فجزء هام من الموضوعات محل القرارات محلول سلفا بطبيعة العلاقة الوثيقة التى تربطها بالوحدات الانتاجية المكملة لها مما ينفى فكرة الاختيار التى هى أساس القرار الاقتصادى . واذا حرصت الوحدة التكنيكية على استخدام حقها القانونى فى اتخاذ قرارات اقتصادية بالشراء أو بالبيع من غيرالوحدات التكنيكية المكملة لها ، كان معنى ذلك قصم علاقة تكنيكية قائمة ومتقدمة وتفتيت الانتاج والارتداد به الى مستوى أقل تطورا . أما اذا كانت سلطة اتخاذ القرارات فى المسائل الاقتصادية بيد « مستوى » أعلى من الوحدة الانتاجية نتيجة لوضع قانونى مخالف للضرورات الاقتصادية فان هذا يعنى أن من يتخذ القرارات لا يملك القدرة الفعلية على اتخاذها بشكل فعال . وليس مرجع ذلك أن أفراد مستوى الاعلى أقل كفاءة من المسئولين فى الوحدات الانتاجية ، بل ان الاصل أنهم مختارون لانهم أكثر كفاءة .

وانما القضية ليست قضية كفاءة ذاتية وانما هى قضية قدرة فعلية على المعرفة الكاملة بظروف الانتاج فى وحدة انتاجية معينة . والمستوى الاعلى يشرف بالضرورة على أكثر من وحدة ، أو له مهام أخرى غير الاشراف على الوحدة الانتاجية (والا لما كان لوجوده أى معنى) ، ومن ثم لا يمكن أن تتوافر له المعرفة الكاملة والتفصيلية بظروفها . واذا كان من الممكن أن تتوافر له تلك المعرفة لكان معنى ذلك أن الوحدة الانتاجية ليست الا وحدة تكنيكية وأن الوحدة الانتاجية الحقيقية هى المستوى الأعلى المشار اليه . ومعنى الالتجاء الى من لا يعرف الواقع تفصيلا ضرورة اطلاعه على عناصر هذا الواقع . وهو من ناحيته لابد أن يكثر من النظم واللوائح التى تعوضه عن نقص معرفته — فى تقديره على الاقل — أو التى تعصمه من الخطأ الفادح . ومحصلة هذا كله تضخم فى الجهاز البيروقراطى وتكاثر فى الاوراق والمستندات والاجراءات التى تسبق كل قرار ، وما يعنيه ذلك من تعطيل فى اتخاذ القرارات لا تبرره بحال سلامتها المشكوك فيها .

ويمكن من الواقع المصرى أن نضرب أمثلة توضح كل ذلك . فقبل التأميمات كانت الشركات ، وبنوع خاص شركة المساهمة ، هى الشكل القانونى السائد للمشروعات الرأسمالية وبعد التأميم احتفظ القطاع العام بهذا الشكل ، احتفظ بتسميته « الشركة » وباعتبارها اطارا قانونيا للانتاج يتمتع بالشخصية الاعتبارية . ولكن هل يتفق وضع كل شركة مع مفهوم الوحدة الانتاجية . لقد كانت الترتيبات الرأسمالية قد شاءت أن تستقل شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار عن شركة البيضا ، حيث كان لشركة صباغى البيضا الانجليزية نصيبا فى رأسمال الثانية دون الاولى . ومع ذلك فالثانية تقوم بعملية الصباغة والتجهيز لانتاج الاولى من المنسوجات « الخام » . فكل منهما فى الواقع وحدة تكنيكية مكملة للاخرى ، وكان ينبغى أن تشكلا وحدة اقتصادية واحدة ، كما هى الحال فى شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج . والغريب هو أن القطاع العام رغم توحيده للملكية مازال يحتفظ لكل منهما بشخصية قانونية مستقلة . . ! ومن ناحية أخرى أدت الرغبة فى زيادة عدد المشروعات الجديدة الى انشاء شركات مستقلة هى فى الواقع لا تزيد عن أن تكون وحدات تكنيكية جديدة يمكن اضافتها الى الوحدات الانتاجية القائمة ، مثل ما حدث فى صناعة السكر حيث أنشئت شركات جديدة بلا مبرر ، ثم تقرر أخيرا ادماجها فى شركة السكر والتقطير المصرية . وأخيرا يمكن أن تنهض « التبعية الادارية » عازلا يحول دون الترابط الاقتصادى بين وحدات متكاملة . مثال ذلك شركة الكوك التى تعمل أساسا فى خدمة شركة الحديد والصلب المصرية وظلت حتى العام الماضى مستقلة عنها تتبع المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية فى حين تتبع شركة الحديد والصلب المؤسسة العامة للصناعات المعدنية وكان انشاء مؤسسة عامة للحديد والصلب وسيلة للجمع بين الشركتين فضلا عن مشروعات التوسع . ومنطق ضرورة التطابق بين الشخصية القانونية والوحدة الانتاجية يقتضى الا يكون لمستويين مختلفين الشخصية القانونية فى نفس المجال . فكيف يكون لكل من المؤسسة العامة والشركة شخصية اعتبارية ؟ ان احداهما هى الوحدة الانتاجية ولا يمكن أن تكون

كل منهما وحدة انتاجية لان الوحدات الانتاجية ليست مستويات بعضها فوق بعض . حقا ان تطور الانتاج فى وحدات انتاجيـــة على صلة وثيقة ببعضها البعض يمكن أن يؤدى الى تكامل كبير بينهما . ولكن عندئذ تفقد كل منها صفة الوحدة الانتاجية وتتحول الى وحـــدة تكنيكية وينشأ من مجموعها وحدة انتاجية جديدة أكبر . ومن غير المتصور أن تحتفظ الوحدات المتكاملة بالشخصية القانونيـــة وتندمج فى نفس الوقت تحت شخصية قانونية جديدة . وفى تقديرنا أن الوضع الحالى عندنا يعكس عدم اتضاح مفهوم الوحدة الانتاجية . وبصفة عامة نعتقد أن الشركة هى الوحـــدة الانتاجية وليست المؤسسة . ولهذا يكون من الافضل أن يكون لها وحدها الشخصية القانونية . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

ويمكن فى ضوء التحديد الاقتصادى للوحدة الانتاجية أن نجيب على عدد من الأسئلة الأساسية التى يثيرها تنظيم القطاع العام . فمصير شركة معينة هل تبقى أم تندمج فى غيرها . سؤال يمكن الاجابة عليه بتحليل الدور الانتاجى الذى تقوم به ، وهل تشكل حقيقة مركزا لاتخاذ قرارات اقتصادية أم أنها فى الواقع تعتمد اعتمادا كليا أو أساسيا ومنتظما على شركة أخرى فى الحصول على المادة الاولية أو فى تصريف انتاجها الوسيط. فالعبرة هنا ليست بعدد العمال ولا حجم رأس المال ولا رقم الاعمال ولاحتى الموقع الجغرافى ، وانمـــا العبرة بوضـــع الشركة وهل هى فى الواقع الاقتصادى أقرب الى وحدة تكنيكية أم أنها بالفعل وحدة انتاجية . وفى الحـــالة الاولى يتعـــين الادمـــاج ، وفى الحـــالة الثـــانية لا بد من بقائهـــا مســـتقلة . أما اختبـــار الشركة التى يمكن أن ندمج فيها شركة معينة فسؤال يمكن الاجابة عليه بأن الاندماج يتم فى الشركة التى تتكامل معها الشركة المقرر ادماجها . ومن المعروف أن التكامل نوعان رأسى وأفقى . فادماج شركة الكوك فى شركة الحديد والصلب تعبير عن التكامل الرأسى بينهما . وفى مثل هذه الحالات يتعين تحديد الشركة التى تعتبر الحلقة الرئيسية فى السلسلة الانتاجية بحيث يتم الانتاج فيها . ففى صناعة الحديد والصلب نجد أن صناعة الصلب هى الحلقة الرئيسية التى تحكم ما قبلها (استخراج الخام ونقله وانتاج الكوك والكهرباء .. الخ) وتحكم ما بعدها (الدرفلة ، التشكيل ، صناعة الهياكل ، المطروقات .. الخ) وادماج شركات السكر تعبير عن تكامل أفقى ، وهو يتم عادة لحساب الشركة الرئيسية التى تملك الخبرة وأجهزة الادارة والبحث التى تمكنها من استيعاب الشركات الاخرى . وتثور بصدد الادماج فى حالة التكامل الافقى مشكلة المنافسة . فالبعض يرى ضرورة الابقاء على حد أدنى من الشركات لتكون بينها منافسة تسمح بتطوير الانتاج . ودون دخول فى جدل نظرى حول دور المنافسة فى الاقتصاد الاشتراكى نقول أنه يتعين المقارنة بين المزايا المقول بأن المنافسة تحدثها ومن الاضرار التى يترتب على وجود وحدات انتاجية فى وضع غير رشيد . فالهدف الاساسى من المنافسة هو تخفيض تكلفة الانتاج ــ عند تماثل السلعة ــ وهذا التخفيض متعذر اذا كانحجم الوحدات أقل من الحجم الذىيتطلبه المستوى التكنيكى وهذا يقودنا بدوره الى سؤال ثالث هام وهو **ما هو الحجم الامثل للوحدة**

الانتاجية ؟ الجواب يتوقف بالطبع على درجة تطور الانتاج . فالوحدة الانتاجية يجب أن تكون قادرة على أن تتخذ بشكل فعال ومفيد اجتماعيا القرارات الاقتصادية الجارية كما سبق أن قلنا . وهذا يتيسر نتيجة لأمرين : الأول زيادة الآلية والترابط الآلى بين مختلف عمليات الانتاج بحيث يمكن الاستغناء عن عدد كبير من القرارات ، والثانى تطور تكنيك جمع المعلومات وحفظها وتحليلها مما يوفر لادارة الوحدة الانتاجية المعرفة المنظمة الضرورية لاتخاذ القرارات . وعلى هذا يمكن أن نقول أنه عندما تتم شبكة كهرباء الجمهورية بحيث ترتبط كل محطات الكهرباء بالبلاد ويتحكم فيها مركز dispatching واحد ، تتحول صناعة توليد وتوزيع الكهرباء الى وحدة انتاجية واحدة بشرط توفير الوسائل الالكترونية لحصر احتياجات الكهرباء فى مختلف الساعات والايام وحالة الانتاج والتوفيق بينهما . وعلى العكس عندما يوجد قطاع عام فى الزراعة ، لابد أن تكون الوحدات الانتاجية فيه صغيرة نسبيا نظرا لأن استخدام الآلات الزراعية لا يحول الانتاج الزراعى الى انتاج آلى كامل ، بل يظل هناك مجال كبير للملاحظة الشخصية والاشراف المباشر . على أن تقدير فعالية القرارات الاقتصادية يثير بعض الملاحظات التى ينبغى أخذها فى الاعتبار . فمثلا لابد من التمييز بين الفعالية فى الاجل القصير والفعالية فى الاجل الطويل . ذلك أنه فى الزراعة على سبيل المثال يمكن أن يبدو القرار فعالا فى الامد القصير من حيث أنه يحقق عائدا مرتفعا ، ولكنه يكون غير فعال فى الأمد الطويل لانه يستنزف التربة . وتظهر أهمية التفرقة عند تحديد شكل الوحدة الانتاجية وما اذا كانت تقوم على استئجار الارض لأجل قصير نسبيا (عدد محدود من السنوات) أو على تملك الارض أو حق الانتفاع بها بشكل دائم أو لأجل طويل (٢٠) . كما ينعكس ذلك على تحديد حجم الوحدة الانتاجية الذى يتعين أن يكفل امكانية اتخاذ القرارات الفعالة فى الامدين الطويل والقصير معا . وفى الصناعة يلعب العامل التكنيكى دورا حاسما فى تحديد حجم الوحدة الانتاجية . ففى صناعة الصلب مثلا يتوقف حجم الوحدة الانتاجية كلها على تحديد الحجم الامثل للافران العالية ووحدات الدرفلة باعتبارها الحلقة الاساسية فى الانتاج كله وباعتبار أن الوحدات التكنيكية الاخرى مكملة لها بطريقة أو بأخرى . ولكن العامل التكنيكى يصطدم أحيانا بالعامل البشرى متمثلا فى قدرة الادارة على التنسيق بين الوحدات التكنيكية المختلفة على مستوى عال من الكفاءة . وكما سبق أن أوضحنا كلما كانت درجة الآلية متقدمة كلما تم الربط المباشر بين مختلف الوحدات ، وقل بذلك عدد القرارات التى يتعين اتخاذها . وبالعكس تثير مشكلة الاستخدام الأمثل للآلات قضية حجم الوحدة الانتاجية مثلا فى الحالات التى يكون فيها استخدام بعض الآلات موسميا كما فى الزراعة .

---

(٢٠) ويمكن هنا أن نسوق مثلا من الاقتصاد السورى . فقد كان من المعتاد قبل سنوات أن يستأجر كبار تجار القطن مساحات واسعة من أراضى الجزيرة المملوكة للدولة وينقلون اليها العمال ويزرعونها قطنا سنة أو سنتين أو ثلاثا . فاذا تدهورت التربة استأجروا مساحات أخرى . وكان لهذا أثر سيء فى عدم المحافظة على التربة وصيانتها بما يضمن استمرارها فى الانتاج .

فالتوسع فى استخدام الآلات فى الزراعة يدعو الى زيادة مساحة الوحدة الانتاجية ، حيث تستخدم الآلات موسميا فتكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق اقصى استخدام ممكن لها هى التوسع فى المساحة . ولكن هذا يصطدم من جهة أخرى بأن اتساع الرقعة يضعف من فعالية الاشراف البشرى الذى ما زال له دور هام فى الزراعة . ونختم هذه الملاحظات حول الحجم الأمثل للوحدة الانتاجية بالاشارة الى دور مشكلة الكادر الفنى والادارى فى تحديد حجم الوحدة الانتاجية . ويظهر هذا الدور حين يشكو الاقتصاد القومى من نقص فى الكادر . ويؤدى هذا النقص فى العادة الى الاعتماد على وحدات انتاجية أكبر مما ينبغى اذ يتعذر توفير ادارة كفؤة لعدد كبير من الوحدات (٢١) . وفى حالة أخرى يمكن أن يؤدى التوافر النسبى لكادر متوسط الكفاءة الى الاعتماد على وحدات انتاجية صغيرة الحجم نسبيا يكون فى وسع هذا الكادر ادارتها بشكل فعال . والامر الذى يجب ألا يغيب عن الاذهان هو أن هذه الاوضاع التى نصادفهـــا عادة فى فترات الانتقال أوضاع شاذة يجب العمل على تصفيتها عن طريق سياسة نشيطة ومخططة لتربية الكادر .

وأخيرا ينبغى أن نقول كلمة عن الفرق بين الوحدة الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى والمشروع Entreprise فى الاقتصاد الرأسمالى فيما يتعلق بالانتاج الجديد . فمن المعروف أن البدء فى انتاج جديد ــ خارج الوحدات القائمة ــ قرار يتخذه من يملك وسائل الانتاج . وفى الاقتصاد الرأسمالى تكون أكثر هذه الوسائل عددا وأهمها من حيث الوزن ملـــكا لرأسماليين أفراد . ومن ثم يكون البدء بانتاج معين أو عدم البدء فيه مبادرة فرد أو عدد من الافراد . ومن الواضح أن ملكية وسائل الانتاج شرط ضرورى للمبادرة بالانتاج ، ولكنها ليست شرطا كافيا . فالقيام بالانتاج يعنى التأليف بين مختلف عناصره بكميات معينة بقصـــد انتـــاج سلعة أو سلع من نوع معين وبيعها بثمن يحقق ربحا معينا . وفى المجتمع الرأسمالى حيث لايوجد تخطيط ولا دراسة شاملة للحاجات والموارد ، وانما يتحدد كل ذلك تحديدا لاحقا expost من خلال آليات السوق ، يستند من يتصدى للقيام بالانتاج الى تقديره الخاص لاحتمالات تكاليف الانتاج ورواج السلعة . فاذا أصاب فى تقديره حقق بالفعل الربح المنشود أو بعضه أو أكثر منه ، وان أخطأ اختفى الربح أو تحول الى خســـارة . وقد أبرز الاقتصـــاد البورجوازى دور الشخص الذى يتخـــذ مثل هـــذه المبادرة بالانتـــاج initiative de production وأسموه المنظم entrepreneur وعرفوه بأنه من يؤلف بين عناصر الانتاج ، بل واعتبروا التنظيم نفسه أحد تلك العناصر

---

(٢١) ففى كوبا مثلا قسمت أراضى الاحتكاريين الاجانب وعملائهم المؤممة الى « مزارع شعب » Granjas del Pueblo شاسعة بسبب عدم توافر الكادر اللازم لادارة عدد كبير من المزارع . ومع ذلك لم تمنح « مزارع الشعب » الاستقلال المـالى للعجـز فى الكادر المحاسبى . وأكتفى التنظيم بتوفير الادارة الماليـة والمحاسبية « للمجموعات الاساســية » Agrupaciones basicas التى تضم كل منها عدة مزارع . أنظر : شارل بتلهيم ــ المرجع السابق ص ٦٥ وما بعدها .

وقالوا أن الربح هو عائد هذا العنصر وأن تبريره هو المخاطرة التى يتحملها المنظم . ولا شك أن التجريد اللازم للبحث النظرى يبرر افتراض أن المنظم لا يملك أى رأسمال . ولكن الظن بأن هذا التجريد يعبر عن الواقع خطأ جسيم . فمن لا يملك رأس المال لا يستطيع أن يشترى الآلات والمواد الاولية ولا أن يدفع أجور العمال وريع الارض ، بل انه لا يستطيع حتى أن يقترض رأس المال اللازم لكل ذلك لان انعدام ملكيته لا يوفر أىضمان للمقرضين . ولذلك فالمنظم راسمالى بالضرورة . ولكن ثمة راسماليين يقومون بدور المنظم مع ما يتحمله من ربح أو خسارة ، كما أن هناك رأسماليين يفضلون اقراض رأسمالهم بفائدة ثابتة وهم أصحاب الريع rentiers كما يسمون فى فرنسا . والنتيجة هى أن ملكية المنظم وتقديره لاحتمالات الربح هى التىتحكم المشروع الراسمالى وجودا وعدما، كما أنها تحدد حجمه . وهكذا تنشأ مشروعات رأسمالية لانتاج سلع ترضى مثلا الطبقات الفنية ولو عن طريق الوهم أو استغلال الرذيلة ، فى حين لا تنشأ أى مشروعات لاسكان الشعب مثلا . بل ان الاقتصاد الراسمالى يمكن أن يضم « مشروعات » ذات نشاط يحظره القانون مثل تجارة المخدرات . فالربح هو المحرك الاول ، والعقوبة التى يفرضها القانون لا تفعل شيئا أكثر من زيادة المخاطرة التى يتعرض لها الراسمالى وزيادة المخاطرة تؤدى الى زيادة الربح . فما دام هناك طلب فى السوق فانه — كما قال الكلاسيكيون — يخلق عرضا مقابلا . وانما المهم هو أن ندرك أن الطلب يعنى الحاجة مضافا اليها توافر الدخل الذى يسمح باشباعها . ويمكن أن نقول انه فى عهد الاحتكارات ينجح العرض احيانا فى أن يخلق الطلب ، وبصفة خاصة فى مجال السلع الكمالية (٢٢) . أما فى الاقتصاد الاشتراكى ، فان انشاء وحدة انتاجية جديدة قرار تتخذه الدولة التى تملك وسائل الانتاج على ضوء دراسة الموارد والحاجات وتحديد أولويات معينة من حيث اشباع الحاجات ومن حيث استخدام الموارد . واذا كان من المسلم به أن الوحدة الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى تعمل أساسا فى ظروف اقتصادية سليمة وتحقق ربحا ، فان هذا الربح — كما سنرى — لا يحكم زيادة حجمها ولا تقرير الاستثمارات الجديدة فى هذا الفرع أو ذاك من فروع الانتاج . لكل ذلك فاننا نفضل استخدام تعبير « الوحدة الانتاجية » ولا نميل الى ما يسير عليها معظم الاقتصاديين فى الدول الاشتراكية من استخدام كلمة « المشروع الاشتراكى » . ومرد هذا التفضيل تفادى اللبس الذى يحيط بكلمة « مشروع » فى اللغة العربية بسبب تعدد المعانى التى تستخدم فيها ، وتأكيد الفرق الجذرى بين الوحدة الانتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى والمشروع الراسمالى .

---

(٢٢) من أهم الامثلة على ذلك نجاح شركة « كوكا كولا » فى خلق عادة استهلاك هذا المشروب عند الشعب الامريكى ، وخلق عادة التردد على السينما واقتناء التليفزيون ، وأثر « المودة » فى عالم الازياء ... الخ .